



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم التجارية  
عنوان المذكرة:

**أهمية خدمات ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر للمؤسسات المصدرة –  
دراسة مقارنة بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات  
والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات**

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في شعبة: العلوم التجارية  
تخصص: مالية وتجارة دولية

**تحت اشراف الأستاذ:**

- د. بلعز خير الدين

**من اعداد الطلبة:**

- بوعزيز مفيدة

- يحيياوي لينة اشواق

| اسم الأستاذ       | الرتبة            | الجامعة                  | الصفة  |
|-------------------|-------------------|--------------------------|--------|
| د. بوتلجة جمال    | أستاذ محاضر " أ " | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | رئيسا  |
| د. بلعز خير الدين | أستاذ محاضر " أ " | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | مقرا   |
| أ. بشاغة مريم     | أستاذ مساعد " ب " | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | ممتحنا |

**السنة الجامعية 2024/2023**



السنة الجامعية: 2024 / 2023

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا العمضي أسفله الأستاذ: بلعزم خبير الدين الرتبة العلمية: أستاذ صحاحض: أ  
المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: أهمية ... ماتت ... نيمان ... ط ... المطهرات في تخليبه  
المحاضر المؤ ... المدرسة ... دراسة ... مفاهيم ... بين ... المؤ ... مست ... ال ... بي ... المستشار وامتحان  
من إجاز الطالبين: المادرات والمؤسسة إلى مدي لتأمين المستشار وامتحان المادرات

- 1) لو خبر بر مفيدة
  - 2) يحيى وي لين أشواق
- القسم: العلوم التجارية  
التخصص: مالية وتجارة دولية  
تاريخ المناقشة: 9 جوان 2024

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في: .....



تأشيرة الأستاذ المشرف

بلعزم خبير الدين  
أستاذ محاضر

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.



جامعة 20 أوت 1955 سكيدة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

عنوان المذكرة:

**أهمية خدمات ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر للمؤسسات المصدرة –  
دراسة مقارنة بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات  
والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات**

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في شعبة: العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

**تحت إشراف الأستاذ:**

- د. بلعز خير الدين

**من اعداد الطلبة:**

- بوعزيز مفيدة

- يحيى لينة اشواق

| الصفة  | الجامعة                 | الرتبة            | اسم الأستاذ       |
|--------|-------------------------|-------------------|-------------------|
| رئيسا  | جامعة 20 أوت 1955 سكيدة | أستاذ محاضر " أ " | د. بوتلجة جمال    |
| مقررا  | جامعة 20 أوت 1955 سكيدة | أستاذ محاضر " أ " | د. بلعز خير الدين |
| ممتحنا | جامعة 20 أوت 1955 سكيدة | أستاذ مساعد " ب " | أ. بشاغة مريم     |

**السنة الجامعية 2024/2023**

# الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم "وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"

لولا فضل الله عليا لما وصلت الى هنا، الحمد لله رب العالمين على توفيقه لي.

أهدي هذا التخرج:

الى الغالي الذي ختم اسمي به، الى ملجأني ومأمني وسندي من بعد الله، الذي حصد الأشواك عن دربي

وبذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلالم النجاح وأكون ما عليه الآن " أبي الغالي "

الى من علمتني الصبر بمقولتها " الصابر ينال "، الى من فضلتنا على نفسها وتحملت كل لحظة ألم

مررت بها وساندتني عند ضعفي " أمي العزيزة "

الى ضلعي الثابت، من شددت عضدي بهم اخوتي " راضية، نجبية، أمل، فائزة "

الى صغار العائلة الذي أحبهم أكثر من نفسي " اسلام، رسيم، نجم الدين، أنس "

الى الأخت التي لم تتجيبها أمي، الى من واجهنا صعوبات الحياة مع بعض وتحدينا الصعاب، التي

ينتابني الفخر عندما أقول صديقتي " حياة "

الى البعيدة عن العين لكن حاضرة في القلب، التي من تعلمت معها مرح الحياة، الى من أحببتي دون

مصالح وكانت خير الصديقة " بشرى "

الى من ساندتني في المشوار الدراسي وكانت خير الرفيق في هذا المشوار، الى من أتممت معها هذه

المذكرة " لينة "

مفيدة

## الإهداء

اهدي تخرجي لمن احمل اسمه بكل فخر سندي ومصدر قوتي في الحياة ومن لم يسبق له ان رفض لي طلبا "ابي الغالي".

الى التي كانت مصدر دعم وقوة لي طوال مشواري الدراسي والوحيدة التي امننت بقدراتي والتي ازلت اشواك الفشل عن طريقي "امي الحنون".

الى اخواتي حبيبات "مروة" "سارة" و"مريم" قلبي واخي الوحيد ورفيقي الوفي في طفولتي وشبابي "مفيد".

الى بنات عمتي الغالية اخواتي وصديقاتي مسانداتي في ضعفي "ايمان" "تسرين" و"انفال".

الى من شاركتني مقاعد الدراسة والتي ستشاركني فرحة التخرج صاحبة القلب الطيب "مفيدة".

لينة

## شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم: " يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ "

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه

نحمد الله عزوجل على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الجزيل لدكتور بلعز خيرالدين على كافة مجهوداته المبذولة وما قدم لنا من نصائح وعلى طول البال معنا، من خيرة الأساتذة التي درسونا، جزاه الله كل الخير ورزقه الصحة والعافية

كما نشكر جميع من ساعدنا في هذا البحث

ونتوجه بالشكر الخاص الى أساتذة قسم العلوم التجارية، على كافة نصائحهم طيلة مشوارنا الدراسي

الى جميع طلبة دفعتي أتمنى لكم الخير والنجاح

## الملخص

هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر للمؤسسات المصدرة، حيث يلعب ضمان ائتمان الصادرات دورا كبيرا بالنسبة للمؤسسات المصدرة، و في قدرتهم على التعامل مع المستوردين، ومدى تعامل شركات التأمين مع المخاطر التي قد تحدث سواء كانت سياسية أو تجارية وخصصنا في بحثنا هذا الى دراسة مقارنة بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وللوصول الى هذا اعتمدنا على المنهج الوصفي لسرد المعلومات والتحليلي لتحليل أعمدة بيانية وخرائط، وفي الجزء التطبيقي الى المنهج الوصفي لسرد تفاصيل عن المؤسسات والتحليلي لتحليل احصائيات، وقد توصلت الدراسة بأن خدمات ضمان ائتمان الصادرات تلعب دور كبير في تغطية المخاطر التجارية والغير تجارية المرتبطة بالمبادلات التجارية الدولية

### الكلمات المفتاحية:

ضمان ائتمان الصادرات، المؤسسات المصدرة، المخاطر السياسية، المخاطر التجارية، المؤسسة الإسلامية، مؤسسة ضمان العربية.

### Abstract :

This study aimed to highlight the role of export credit guarantee in covering risks for exporting institutions, where export credit guarantee plays a major role for exporting institutions, And in their ability to deal with importers, and the extent to which insurance companies deal with risks that may occur, whether political or commercial, and we devoted in this research to a comparative study between the Islamic Corporation for the Insurance of Investment and Export Credit and the Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation, To reach this, we relied on the descriptive approach to narrate information and analytical to analyze columns and maps, and in the applied part to the descriptive approach to list details about institutions and analytical to analyze statistics, The study culminated in the importance of the role of export credit guarantee companies in covering the risks of exporting institutions.

### Keywords :

Export Credit Guarantee, Exporting Institutions, Political Risks, Commercial Risks, Islamic Corporation, Arab Daman Corporation.

## قائمة المحتويات

| الصفحة | قائمة المحتويات  |
|--------|--|
|        | اهداء  |
|        | شكر وتقدير   |
|        | فهرس المحتويات   |
|        | قائمة الجداول  |
|        | قائمة الأشكال  |
|        | قائمة الملاحق  |
| أ-هـ   | مقدمة  |
| 43-6   | الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية |
| 6      | <b>تمهيد</b>   |
| 7      | المبحث الأول: مدخل نظري لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية              |
| 7      | المطلب الأول: ماهية ضمان ائتمان الصادرات   |
| 7      | الفرع الأول: تطور ضمان ائتمان الصادرات   |
| 8-7    | الفرع الثاني: مفهوم ضمان ائتمان الصادرات   |
| 8      | الفرع الثالث: عناصر ضمان ائتمان الصادرات   |
| 8      | المطلب الثاني: أنواع ضمان ائتمان الصادرات  |
| 9      | الفرع الأول: وثائق ضمان ائتمان الصادرات  |
| 9      | أولاً: وثيقة الضمان الشاملة  |
| 10     | ثانياً: وثيقة الضمان المحددة   |
| 10     | الفرع الثاني: عقود ضمان ائتمان الصادرات  |
| 13     | المطلب الثالث: أهمية ضمان ائتمان الصادرات  |
| 14     | المطلب الرابع: المخاطر التجارية والغير تجارية لضمان ائتمان الصادرات                        |
| 14     | الفرع الأول: المخاطر التجارية  |
| 15     | الفرع الثاني: المخاطر الغير تجارية   |

|       |  |
|-------|--|
| 16    | المطلب الخامس: سوق خدمات ضمان ائتمان الصادرات  |
| 16    | الفرع الأول: التعويضات   |
| 18    | الفرع الثاني: ضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير   |
| 22    | الفرع الثالث: ضمان ائتمان الصادرات في المدى المتوسط والطويل  |
| 27    | الفرع الرابع: تأمين المخاطر السياسية   |
| 30    | المبحث الثاني: دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر المتعلقة بالتجارة الدولية   |
| 30    | المطلب الأول: دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر التجارية   |
| 32    | المطلب الثاني: دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر الغير التجارية  |
| 33    | المطلب الثالث: دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر الأخرى  |
| 34    | المطلب الرابع: شروط ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر المتعلقة بالتصدير  |
| 37    | المبحث الثالث: الدراسات السابقة  |
| 37    | المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية  |
| 39    | المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية  |
| 41    | المطلب الثالث: القيمة المضافة  |
| 43    | خلاصة الفصل الأول  |
| 45-62 | الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار و ضمان ائتمان الصادرات |
| 45    | تمهيد  |
| 45    | المبحث الأول: تقديم المؤسسات محل الدراسة   |
| 45    | المطلب الأول: تقديم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات   |
| 45    | الفرع الأول: نشأة المؤسسة  |
| 46    | الفرع الثاني: أهداف المؤسسة  |
| 47    | الفرع الثالث: الهيكل الإداري للمؤسسة   |
| 48    | المطلب الثاني: تقديم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات   |
| 49    | الفرع الأول: نشأة المؤسسة  |
| 49    | الفرع الثاني: أهداف المؤسسة  |
| 50    | الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة  |

|    |  |
|----|--|
| 52 | المطلب الثالث: خدمات ومنتجات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات<br>والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات                          |
| 52 | الفرع الأول: خدمات ومنتجات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات  |
| 54 | الفرع الثاني: خدمات ومنتجات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات  |
| 55 | المبحث الثاني: أداء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة<br>الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تغطية المخاطر للمؤسسات المصدرة |
| 55 | المطلب الأول: أداء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في سنة<br>(2020-2021-2022)   |
| 55 | الفرع الأول: أداء المؤسسة في سنة 2020  |
| 56 | الفرع الثاني: أداء المؤسسة في سنة 2021   |
| 56 | الفرع الثالث: أداء المؤسسة في سنة 2022   |
| 56 | المطلب الثاني: أداء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خلال<br>السنوات (2020-2021-2022)   |
| 56 | الفرع الأول: أداء المؤسسة في سنة 2020  |
| 57 | الفرع الثاني: أداء المؤسسة في سنة 2021   |
| 59 | الفرع الثالث: أداء المؤسسة في سنة 2022   |
| 60 | المطلب الثالث: مقارنة أداء المؤسستين محل الدراسة   |
| 62 | خلاصة الفصل الثاني   |
| 64 | الخاتمة  |
| 68 | قائمة المراجع  |
| 71 | قائمة الملاحق  |

## قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول  | رقم الجدول |
|--------|---|------------|
| 32     | الاحطار السياسية  | 1-1        |
| 55     | عمليات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2020-<br>2021-2022 بالمليون دولار | 1-2        |

## قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الأشكال   | رقم الشكل |
|--------|---|-----------|
| 8      | ألية عمل ضمان ائتمان الصادرات   | 1-1       |
| 10     | عقد ضمان ائتمان الصادرات محدد   | 2-1       |
| 11     | عقد ضمان ائتمان الصادرات محدد مع حوالة حق في قبضة التعويض                 | 3-1       |
| 12     | عقد ضمان ائتمان مشترين  | 4-1       |
| 12     | عقد ضمان اعتماد مستندي  | 5-1       |
| 16     | التعويضات المدفوعة حسب نوع الخطر  | 6-1       |
| 17     | التعويضات المدفوعة في المدى القصير والمدى المتوسط والطويل للتوزيع القطاعي | 7-1       |
| 18     | التزامات ضمان ائتمان الصادرات حسب نوع القطاع المقدم للخدمة                | 8-1       |
| 19     | التزامات ضمان ائتمان الصادرات حسب نوع القطاع المقدم للخدمة والبلد         | 9-1       |
| 20     | التعويضات المدفوعة والمبالغ المستردة حسب نوع الخطر                        | 10-1      |
| 21     | نسبة التعويضات المدفوعة من قبل الدول                                      | 11-1      |
| 22     | التزامات ضمان ائتمان الصادرات الجديدة من قبل الملتزم                      | 12-1      |
| 23     | التزامات ضمان ائتمان الصادرات حسب نوع القطاع                              | 13-1      |
| 24     | التعويضات المدفوعة والمبالغ المستردة حسب نوع الخطر                        | 14-1      |
| 25     | التزامات ضمان ائتمان الصادرات حسب القطاع والمنطقة                         | 15-1      |
| 26     | نسبة التعويضات المدفوعة من قبل الدول                                      | 16-1      |
| 27     | التزامات ضمان ائتمان الصادرات حسب نوع القطاع المقدم للخدمة والبلد         | 17-1      |
| 28     | التعويضات المدفوعة والمبالغ المستردة حسب نوع الخطر                        | 18-1      |
| 29     | تغطية المخاطر السياسية حسب نوع القطاع والمنطقة                            | 19-1      |
| 48     | مخطط ادارة مجلس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات          | 1-2       |
| 51     | هيكل حكومة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات            | 2-2       |

## قائمة الملحق

| الصفحة | عنوان الملحق                     | رقم الملحق |
|--------|----------------------------------|------------|
| 71     | طلب تغطية مخاطر الائتمان التجاري | 1          |

# مقدمة

## مقدمة

يعتبر التصدير المحرك الأساسي للتجارة الدولية، حيث يمكننا القول بأن نصف أرباح هذه التجارة تقوم على التصدير ومدى نجاحه، فنجد المؤسسات المصدرة حريصة على وصول البضاعة دون تعرضها لأي خطر، ومن أجل إنجاز ذلك تلجأ هذه الأخيرة إلى شركات ضمان ائتمان الصادرات لتأمين بضاعتها، للدور المهم الذي تلعبه هذه الشركات في تغطية المخاطر التي قد تواجهها المؤسسات المصدرة، وتساعدتها على تقليل المخاطر التجارية والسياسية التي قد تواجهها أثناء عملية التصدير، كما تسعى الدول بجد لترقية صادراتها للحصول على العملة الصعبة، لذلك يعتمد المصدرين على شركات ضمان ائتمان الصادرات، لضمان دخولهم إلى الأسواق الدولية بكل ثقة وكفاءة، مما يعزز من أدائهم على الساحة الدولية ويتيح لهم فرصاً أكثر لاستكشاف الأسواق الدولية.

تعتبر شركات ضمان ائتمان الصادرات جهات مختصة في خدمات الائتمان وتقديم حلول مالية وتجارية للمؤسسات المصدرة لمساعدتها في تقليل المخاطر، ومع تطور شركات ضمان ائتمان الصادرات على مر السنين، أصبحت تقدم خدمات متقدمة تشمل الاستشارات وتقييم المخاطر وتوفير حلول مالية مبتكرة من أجل تعزيز قدرة المؤسسات المصدرة على التعامل مع الصعوبات والتحديات في عمليات التصدير.

تعد أسواق خدمات ضمان ائتمان الصادرات من أهم الأسواق في العالم التجاري، سواء في الدول العربية أو الدول الأجنبية، حيث تمنح الثقة بين الشركات والمشتريين الدوليين للتعامل في الأسواق الدولية، مما يزيد من فرص الشركات لتوسيع عملياتها في الأسواق العالمية.

## الإشكالية:

فيما تمكن أهمية ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر للمؤسسات المصدرة في الدول العربية والإسلامية؟

## الأسئلة الفرعية:

- فيما تتمثل المخاطر التي يغطيها ضمان ائتمان الصادرات؟
- ما المقصود بخدمات بضمان ائتمان الصادرات؟
- ما العلاقة بين عمليات التجارة الخارجية والمخاطر التجارية والغير تجارية؟

## فرضيات البحث:

تكمن أهمية ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر للمؤسسات المصدرة في الدول العربية والإسلامية: حماية المؤسسات المصدرة من المخاطر التجارية والغير التجارية التي تواجههم أثناء التصدير، باعتبارها أداة ثقة بين المصدرين والمستوردين.

- تتمثل المخاطر التي يغطيها ضمان ائتمان الصادرات في مخاطر تجارية وغالبا ما يكون المستورد مصدراً وتشمل عدم قدرة المشتري على الوفاء، مثل افلاسه أو اعساره.
- ومخاطر غير تجارية تتمثل في: الغاء الاستيراد ومنع دخول أي بضاعة من طرف الحكومة، الغاء المشتري للعقد دون مبررات.
- المقصود بخدمات ضمان ائتمان الصادرات: هي عن خدمات تقدمها الحكومة أو مؤسسات مختصة في ذلك، هدفها التأمين على السلع المراد تصديرها، حماية وتقليل المخاطر التي تصيب المصدرين عند التصدير
- العلاقة بين عمليات التجارة الخارجية والمخاطر التجارية والغير تجارية: تتأثر عمليات التجارة الخارجية بالمخاطر التجارية والغير تجارية، حيث عمليات التجارة الدولية عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وهذه العمليات قد تتعرض للمخاطر التجارية والغير تجارية مما يعرقل حركة تبادل السلع.

## مبررات اختيار موضوع البحث:

أسباب اختيارنا للموضوع دون غيره راجع :

- رغبتنا وميولنا الشخصي لهذا البحث
- قلة الدراسات التي تطرقت الى هذا الموضوع بالرغم من أهميته، وقد يكون هذا راجع الى نقص المؤسسات المصدرة ونقص شركات ضمان ائتمان الصادرات
- التعرف أكثر على الدور الذي تقدمه شركات ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر
- عدم الاطلاع والاهتمام بالموضوع بكثرة في الدراسات السابقة.

## أهداف البحث:

تكمن أهداف دراسة هذا البحث الى:

- معرفة الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين للتقليل من المخاطر المحتملة.

- التفريق بين المخاطر التجارية والسياسية ومدى استجابة شركات ضمان ائتمان الصادرات لتقديم الحلول
- التعرف على أسواق خدمات ضمان ائتمان الصادرات في العالم العربي والإسلامي ودور الشركات التأمينية العربية والإسلامية في تغطية المخاطر

### أهمية البحث:

تعد هذه الدراسة ذات مكانة بالغة للباحثين، من خلال الضرورة الملحة بدور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر للمؤسسات المصدرة، ومدى أهميته في عمليات التصدير، والتعرف على المخاطر التجارية والسياسية التي قد تواجه المؤسسات المصدرة، ومدى انتشار ضمان ائتمان الصادرات في الأسواق العربية والإسلامية والعالمية.

### منهج البحث:

**المنهج الوصفي:** قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي للدراسة النظرية والتطبيقية كونه يتلائم مع بحثنا بهدف الإحاطة بالموضوع وذلك عن طريق طرح التساؤلات ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المقترحة وتحقيق أهداف الدراسة.

**المنهج التحليلي:** اعتمدنا على المنهج التحليلي في النظري والتطبيقي لتحليل أعمدة بيانية وخرائط واعمال المؤسسات محل الدراسة، من أجل فهم أداء المؤسسات وخدمات ضمان ائتمان الصادرات.

### حدود الدراسة:

حدود مكانية: دراسة عينة من المؤسسات العربية الإسلامية الناشطة في مجال تقديم خدمات ضمان ائتمان الصادرات.

حدود زمنية: حيث اعتمدنا على دراسة مقارنة بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، خلال السنوات 2020 و2021 و2022.

### صعوبات البحث:

أهم الصعوبات التي وجدها هي: قلة المراجع التي تخص الموضوع، ورغم تواجد المقالات التي تحتوي على الموضوع إلا أن المعلومات مكررة في كل مقال ولم يتم التوسع في الموضوع من كل جوانبه أما في الجانب التطبيقي: الشركة الوطنية CAGEX لم تستطع تزويدنا بالإحصائيات مما اضطرنا الى

التغيير في وقت قصير لدراسة مقارنة بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

## هيكل البحث:

للإلمام بجميع جوانب البحث ولغرض الإجابة على إشكالية الدراسة والتحقق من فرضيتها، قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين، تطرقنا في الفصل الأول الى مفاهيم نظرية، من خلال تقسيمها الى ثلاث مباحث المبحث الأول تناول المدخل النظري لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية من تطور والذي بدوره ينقسم الى خمسة مطالب، في المطلب الأول تطرقنا الى ماهية ضمان ائتمان الصادرات، وفي المطلب الثاني الى أنواع ضمان ائتمان الصادرات، ثم في المطلب الثالث الى أهمية ضمان ائتمان الصادرات والمطلب الرابع الى المخاطر التجارية والغير تجارية لضمان ائتمان الصادرات، والخامس الى أسواق خدمات ضمان ائتمان الصادرات.

المبحث الثاني تناولنا دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر المتعلقة بالتجارة الدولية، وقمنا بتقسيمه الى أربع مباحث، المبحث الأول تطرقنا الى دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر التجارية، والمطلب الثاني الى دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر الغير التجارية، ثم في المطلب الثالث دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر الأخرى، وفي الرابع شروط ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر المتعلقة بالتصدير.

في المبحث الثالث الدراسات السابقة، حيث في المطلب الأول تطرقنا الى الدراسات باللغة العربية، وفي المطلب الثاني الدراسات باللغة الأجنبية، وفي الثالث القيمة المضافة.

وفي الفصل الثاني تطرقنا، الى أهمية ضمان ائتمان الصادرات في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، حيث قسمنا الفصل الى مبحثين المبحث الأول تناولنا فيه تقديم المؤسسات محل الدراسة وفي المطالب، المطلب الأول تقديم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمطلب الثاني تقديم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمطلب الثالث خدمات ومنتجات التي تقدمها المؤسستين

في المبحث الثاني تطرقنا الى أداء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، حيث في المطلب الأول، تطرقنا الى أداء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات خلال السنوات 2020-2021-2022، اما المطلب الثاني تناولنا أداء

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في السنوات 2020-2021-2022، وفي المطلب الثالث تناولنا المقارنة بين أداء المؤسستين.



# الفصل الأول:

الإطار النظري والتطبيقي لضمان

انتماء الصادرات والمخاطر

التجارية والغير تجارية

**تمهيد:**

يعد ضمان ائتمان الصادرات أداة مهمة لتعزيز التصدير، حيث يمنح للمشتريين الثقة مما يحفزهم للتعامل مع المصدرين ويجعلهم مطمئنين ضد المخاطر التي قد تواجه السلع عند التصدير، ومن هنا يدخل دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية هذه المخاطر سواء كانت تجارية أو سياسية من خلال تقديم ضمانات مالية عند المعاملات التجارية بين البائع والمشتري، مما يشجع المصدرين على توسيع قاعدة أعمالهم في الأسواق الدولية بكل أرياحية هذا ما يساعد في حجم التصدير وتوسيع أسواق الصادرات.

وفي هذا الفصل سنوضح دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر للمؤسسات المصدرة.

قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول الى مدخل نظري لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية، أما في المبحث الثاني الى دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر المتصلة بالتجارة الدولية وفي المبحث الثالث تناولنا الدراسات السابقة التي تطرقت الى هذا الموضوع.

ظهر ضمان ائتمان الصادرات كنوع من الضمانات المقدمة للمؤسسات المصدرة لتعزيز التجارة الدولية بهدف تقديم حماية للمصدرين ضد المخاطر المرتبطة بعمليات التصدير، حيث يساهم ضمان الائتمان في تغطية العجز في الدفع او عدم السداد من قبل المشتري أو تغطية المخاطر السياسية أو الاقتصادية التي تؤثر على عمليات التصدير التي من شأنها تعزيز الثقة بين المؤسسات والمشتريين الأجانب وتقليل المخاطر المالية المحتملة.

### المطلب الأول: ماهية ضمان ائتمان الصادرات

#### الفرع الأول: تطور ضمان ائتمان الصادرات

"تعود البداية الأولى لظهور فكرة تأمين الصادرات الى بداية القرن 18 حيث اقتصر على تقديم القروض للمستثمرين الأجانب لتمويل مشترياتهم وكان التأمين في تلك الفترة يقتصر على ضمان خطر إفلاس المشتري الأجنبي أو تأخره في التسديد ثم أصبح يعني مخاطر الحروب. ونتيجة للتطور السريع في حجم التجارة الخارجية أصبحت الحاجة ملحة لضرورة وجود تأمين لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر عدم التسديد وعلى إثر هذا تم إنشاء الشركة البريطانية التجارية للتأمين سنة 1820م، بعد ذلك توالى عمليات تأسيس هيئات لضمان ائتمان الصادرات في مختلف دول العالم وكان لدول أوروبا الحصة الأكبر في إنشاء هذه الهيئات (بلجيكا 1821م، هولندا 1929م، ألمانيا 1949م)، وقد ظهر ائتمان الصادرات في الدول العربية حديثاً وذلك بسبب افتقار معظم الدول العربية الى حجم كبير من الصادرات، إذ تعتمد أغليبتها على صادرات النفط والغاز. ولا بد من الإشارة إلى أن هناك حاجة متزايدة إلى التأمين على الصادرات من أجل حماية المصدرين من أخطار عدم تحصيل قيمة صادراتهم وهذا نتيجة للتطورات الاقتصادية المتسارعة وكذا بسبب تزايد الأخطار في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية الأخيرة، وما صاحبها من تطورات وتغيرات لا يمكن التنبؤ بها". (حسنوي، 2017، صفحة 27)

"وقد تم تقديم أول برامج تأمين ائتمان الصادرات في العالم من قبل شركة Federal، وهي شركة مملوكة للقطاع الخاص Federal، في سويسرا سنة 1906، ولاتزال تعمل حتى اليوم، حيث تم انشاء أول برامج تأمين ائتمان الصادرات الحكومية في المملكة المتحدة بعد ثلاثة عشر عاماً في عام 1919، وكان الهدف من انشاء هذه البرامج هو مساعدة البطالة وإعادة تأسيس تجارة التصدير التي تعطلت بسبب الظروف، ومع بداية أزمة الكساد الاقتصادي عام 1929، تم إعطاء رخص جديدة لإنشاء تسهيلات ضمان ائتمان الصادرات من أجل الحفاظ على تشغيل العمالة والإنتاج". (suranovic، 2011، صفحة 7)

#### الفرع الثاني: مفهوم ضمان ائتمان الصادرات

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

"يعرف ضمان ائتمان التصدير بأنه شكل من أشكال التأمين يقوم بضمان الأخطار التي قد يتعرض لها المتعامل الاقتصادي في الأسواق الدولية، ويكمن هذا القرض الذي يقدم للمستورد بحكم أن غالبية المبادلات التجارية الدولية لا يتم تسديدها فوراً حتى ولو ليوم واحد وبالتالي فإنها تتم بأجل، مما يجعل ضمانها مهم لتقادي الأخطار الممكن حدوثها". (العوادي، 2018، صفحة 33)

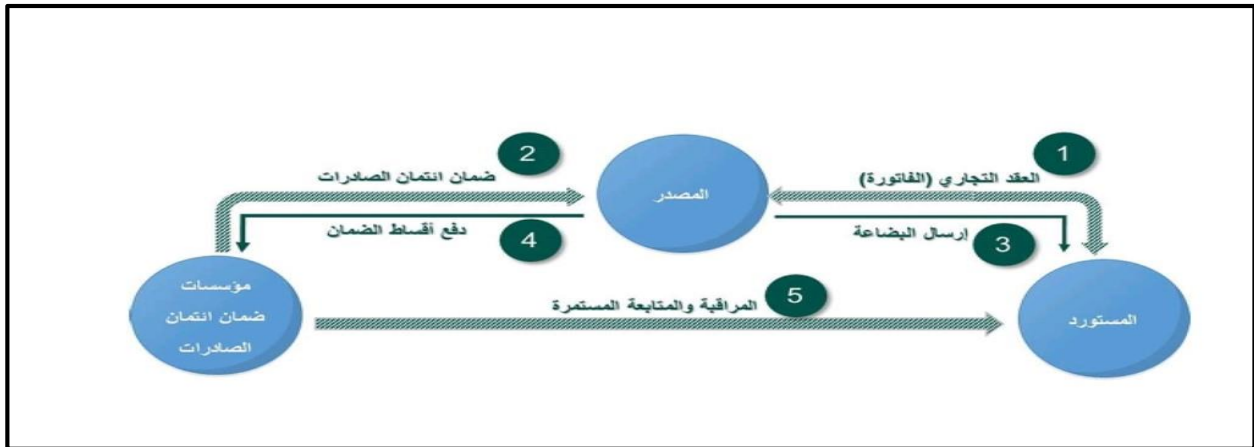
"وعرفه jean bastin على أنه أداة تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لهيئة التأمين أو الضمان (قد تكون حكومية أو خاصة أو مختلطة) من تغطية مخاطر عدم تسديد الديون الناتجة عن المشتريين العاجزين". (قارح ، 2020، صفحة 4)

"أما jean Delmas في سنة 1924 قام بإعطاء تعريف لضمان ائتمان الصادرات بقوله: "يهدف تأمين الائتمان، مستندا في ذلك الى قانون الأعداد الكبيرة ومبدأ تقسيم المخاطر، لضمان الائتمان الذي يقوم به البنك ويفتحه للتجار والصناع ضد مخاطر اعسار بعض المدينين المحددين". (مصباح ، 2021، صفحة 65)

ومن هنا يمكن إعطاء تعريف لضمان ائتمان الصادرات بأنه عبارة عن نوع من الضمانات المالية التي تقدمها الحكومات أو الهيئات المالية المختصة للشركات المصدرة، فهي تقدم دعم مالي للشركات المصدرة لتسهيل عمليات التصدير وتغطية المخاطر التجارية والغير تجارية المتعلقة بنشاط التصدير الناتجة عن عدم الدفع من قبل المشتري أو أي مشاكل أخرى تتعلق بالتصدير.

ولابد الإشارة الى الية عمل ضمان ائتمان الصادرات التي سنوضحها في الشكل التالي:

### الشكل 1 - 1: آلية عمل ضمان ائتمان الصادرات



المصدر: رياض بن جليلي، برنامج تنمية الصادرات وتمويل التجارة الخارجية في المنطقة العربية، عمان، فبراير 2022.

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

من خلال هذا الشكل يقوم المصدر بعقد مع المستورد يسمى بالعقد التجاري (الفاتورة) ثم المصدر يتجه لمؤسسات ضمان ائتمان الصادرات من أجل القيام بالتأمين ومن بعدها يرسل البضاعة الى المستورد ومن تم يدفع أقساط الضمان على السلع لمؤسسات ضمان ائتمان الصادرات ومن بعدها هذه المؤسسات تقوم بمراقبة السلع والمتابعة المستمرة حتى تصل السلعة للمستورد.

### الفرع الثالث: عناصر ضمان ائتمان الصادرات

من بين عناصر ضمان الائتمان نجد: (شعبان، 2005)

أ-ضامن الائتمان: يمكن ان يكون شركة متخصصة في هذا المجال، أو شركة تامين عامة تمارس نشاط ضمان الائتمان او بتك تجاري.

ب-مانح الائتمان: الدائن أي كانت طبيعته او شكله القانوني وهو الذي يقوم بمنح الائتمان للغير مهما كانت المدة.

ج-المدين: هو من حصل الائتمان، وتحري عنه ضامن الائتمان قبل ان يقوم بالحصول على الائتمان د-

المخاطر المغطاة: هي المخاطر التي يقوم ضامن الائتمان بتغطيتها على اثر توقعات مانح الائتمان سواء كانت تجارية او غير تجارية وعادة ما يتم تحديد هذه المخاطر بشكل واضح في عقد ضمان الائتمان. ه-الخسائر المعوض عنها: هي تلك الخسائر التي تحققت نتيجة احدى المخاطر المذكورة في العقد ويجب على مانح الائتمان تعويضها اذا تحققت الشروط

و-التعويض: هو عبارة عن نسبة معينة، ضامن الائتمان هو من يقوم بها من خلال دفعها الى مانح الائتمان في حالة إثبات الخسارة وتحققت الشروط.

ز-الاستعلام عن المدين: عادة ما يقوم ضامن الائتمان بالتحري عن المدين الذي يضمنه من اجل الرفض او القبول للتعامل معه.

### المطلب الثاني: أنواع ضمان ائتمان الصادرات

#### الفرع الأول: وثائق ضمان ائتمان الصادرات

في هذا المطلب سوف نتحدث على وثائق ضمان ائتمان الصادرات أو ما يعرف في بعض المراجع بالبوليصة او العقد، وهي عبارة عن عقد بين الطرفين توضح فيه كافة التزامات المؤمن والمؤمن له و يوجد نوعين اساسيين وهما : (هبال ، 2021، صفحة 427)

"أولاً: وثيقة الضمان الشاملة: تعد هذه الوثيقة أقدم وثيقة تستخدمها برامج الضمان ووسعها استخداماً، حيث ظلت لفترة طويلة معظم برامج التأمين تصدر فقط وثيقة الضمان الشاملة والتي تغطي كلا من الاخطار التجارية والغير تجارية (السياسية) وفي هذه الوثيقة لا يمكن فصل الاخطار التجارية عن الاخطار السياسية

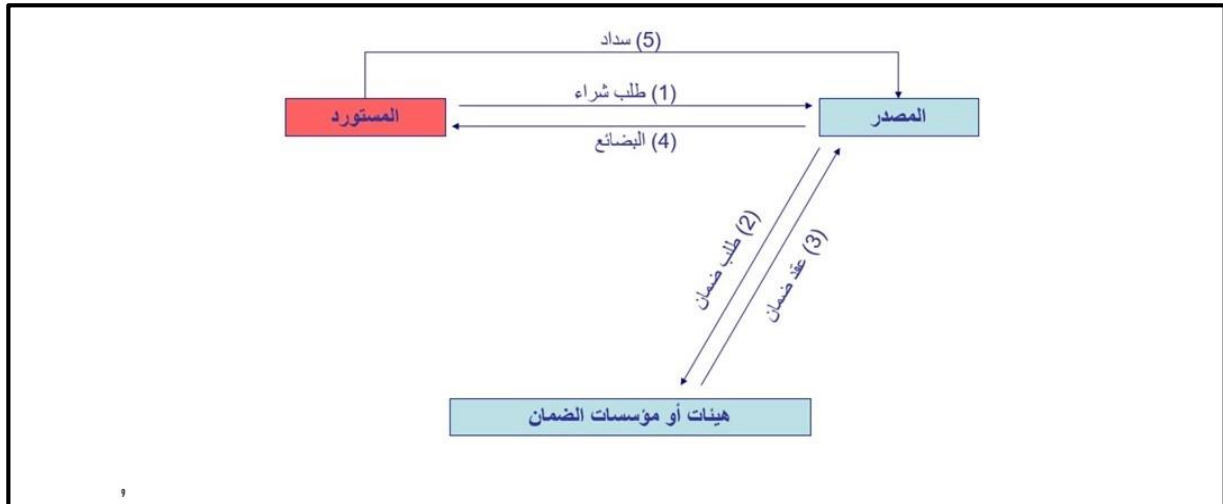
## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

حتى لو طلب المصدر ذلك، فالقاعدة الأساسية لهذه الوثيقة هي الشمولية، لأن المؤمن يجب أن يغطي كل رقم أعماله، فمدة هذه الوثيقة عموماً قصيرة الأجل، حيث لا تتجاوز السنة على الأكثر ويتم تجديدها قبل انتهاء العقد بشهر بواسطة اشعار مسبق لأحد الطرفين، فاعتمادات المؤمن قصيرة وتتراوح في الأغلبية من يوم إلى 180 يوم، لكن يمكن أن نجد استثناءات لهذه القاعدة، أين تصل الاعتمادات إلى ثلاث سنوات، ويتم العمل بوثيقة الضمان الشاملة من خلال تصريح المؤمن في الأيام الأولى لكل شهر بالصفقات التي يتم عقدها أو التي تمت خلال شهر الماضي وتغطي أخطار الإلغاء وعدم التسديد أو أخطار عدم التسديد وحدها".

"ثانياً: وثيقة الضمان المحددة: وتعني أن المصدر له الحرية في اختيار الصفقات التي يرغب في حمايتها (ضمانها) وتنفيذ كل المبيعات الأخرى دون تغطية، وتغطي وثيقة الضمان المحددة القروض التي تفوق ثلاث سنوات وتخص فقط عملية واحدة، وتكون في هذه الحالة الصفقات ذات مبلغ مرتفع والأخطار فيه أكثر احتمالاً للوقوع ولفترة أطول كما سبق وأن قلنا تفوق ثلاث سنوات، وتشتت إجراءات معقدة مثل بيع التجهيزات وأشغال البناء الممولة بقرض متوسط وطويل الأجل، أما معدل القسط المطبق مقارنة بذلك المتوقع بخاطر مماثل مغطى بالوثيقة الشاملة سيكون بصفة عامة أكثر، ففي هذه الحالة قد يصل أو يتجاوز معدل القسط 50% وشروط التعويض تكون أكثر دقة، وتوجد وثائق ضمان أخرى نادرة الطرح كوثائق ضمان قصيرة الأجل، ووثائق ضمان متوسطة وطويلة الأجل، ووثائق ضمان مشتركة".

### الفرع الثاني: عقود ضمان ائتمان الصادرات

#### الشكل 1-2: عقد ضمان ائتمان صادرات محدد

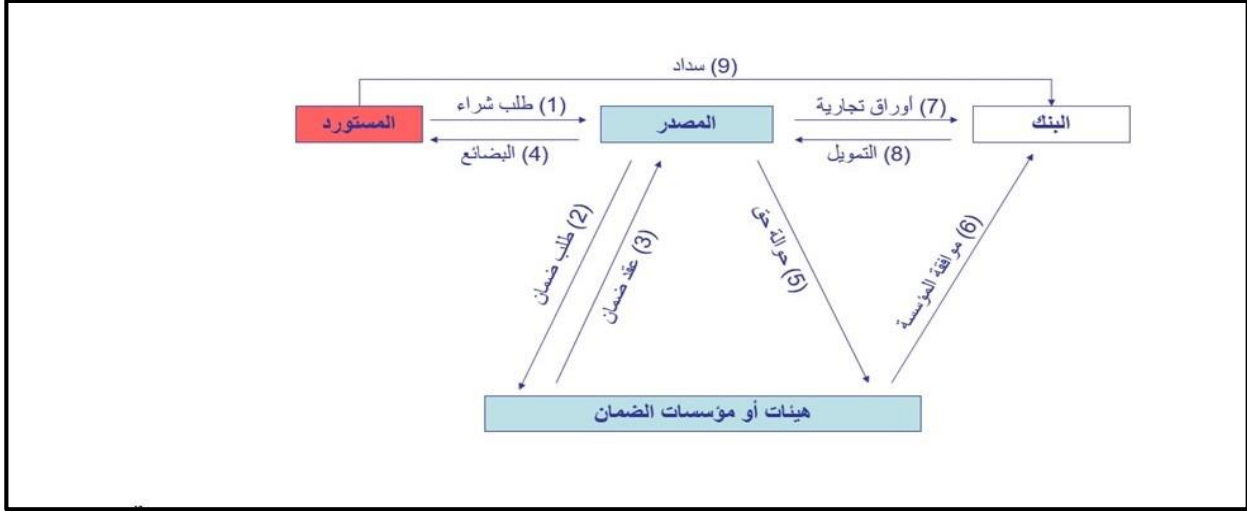


المصدر: رياض بن جليلي، برنامج تنمية الصادرات وتمويل التجارة الخارجية في المنطقة العربية، عمان، فبراير 2022.

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

من خلال شكل عقد ضمان ائتمان صادرات محدد يقوم المستورد بطلب الشراء من المصدر ثم يتجه هذا الأخير الى مؤسسات ضمان ائتمان الصادرات من أجل القيام بطلب الضمان ثم يقومان بعمل عقد ضمان بعدها يرسل المصدر البضائع الى المستورد ومن بعدها يقوم المستورد بالسداد للمصدر .

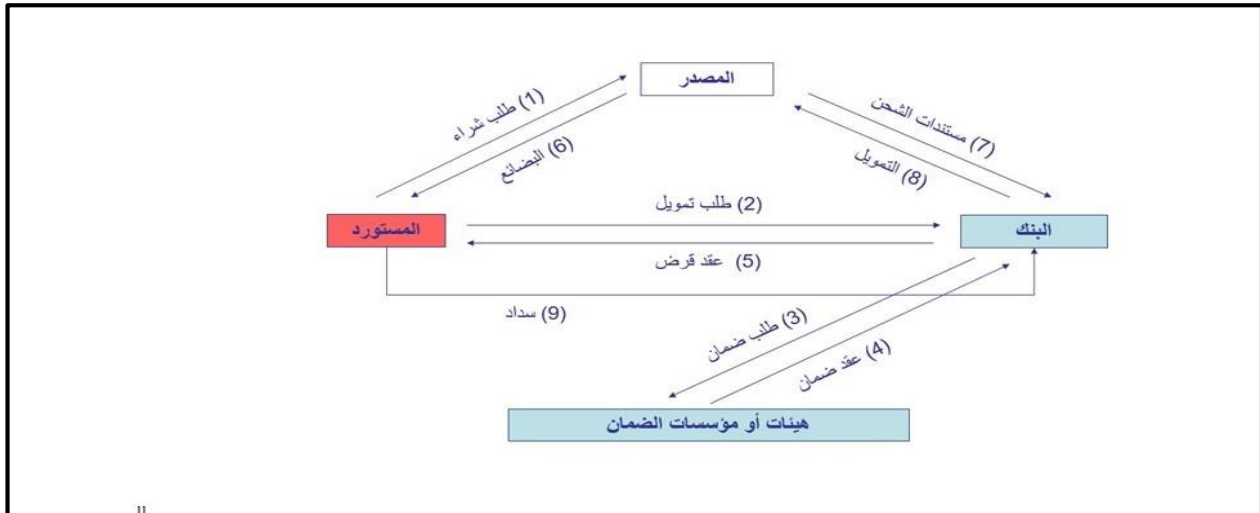
### الشكل 1-3: عقد ضمان ائتمان صادرات محدد مع حوالة حق في قبضة التعويض



المصدر: رياض بن جليلي، برنامج تنمية الصادرات وتمويل التجارة الخارجية في المنطقة العربية، عمان، فبراير 2022. في هذا العقد ومن خلال هذا الشكل الذي يوضح عقد ضمان ائتمان صادرات محدد مع حوالة حق في قبض التعويض يتجه المستورد بطلب الشراء من المصدر وعندها يقوم المصدر بطلب الضمان من مؤسسات الضمان ويقومان بعقد فيما بينهما يسمى بعقد الضمان وعند الاتمام من العقد يرسل المصدر البضاعة للمستورد ويرسل للمؤسسات الضمان حوالة الحق ثم المؤسسة ترسل الموافقة للبنك وبعدها المصدر يرسل الأوراق التجارية للبنك فيقوم البنك بالتمويل ويسدد المستورد مستحقاته للمصدر .

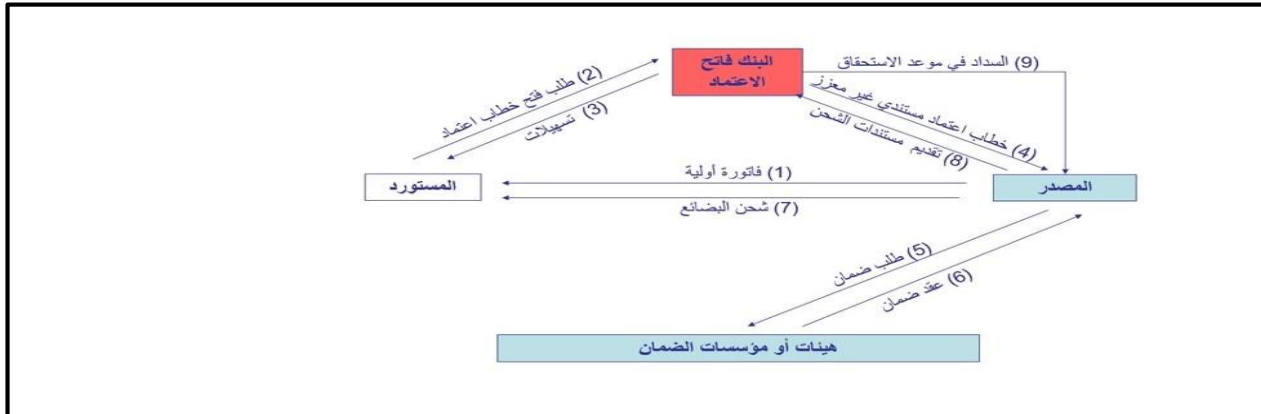
### الشكل 1-4: عقد ضمان ائتمان مشترين

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية



المصدر: رياض بن جليلي، برنامج تنمية الصادرات وتمويل التجارة الخارجية في المنطقة العربية، عمان، فبراير 2022. من خلال الشكل الذي يضم عقد ضمان ائتمان مشترين، المستورد يقوم بطلب شراء من المصدر والمصدر عندها يتجه البنك من أجل طلب التمويل، فيتجه البنك لمؤسسات الضمان لأجل طلب الضمان والقيام بعقد الضمان مع هذه المؤسسات، بعدها يقوم البنك بعقد القرض مع المستورد، فيرسل المصدر البضاعة للمستورد ويرسل للبنك مستندات الشحن عندها البنك يمول المصدر والمتورد يسدد للبنك المستحقات.

### الشكل 1-5 عقد ضمان اعتماد مستندي



المصدر: رياض بن جليلي، برنامج تنمية الصادرات وتمويل التجارة الخارجية في المنطقة العربية، عمان، فبراير 2022. الشكل يوضح عقد ضمان اعتماد مستندي وفي هذا العقد المصدر يقوم بعقد فاتورة أولية مع المستورد عندها المستورد يتجه للبنك فاتح الاعتماد من أجل طلب فتح خطاب اعتماد، ويقدم البنك للمستورد تسهيلات وللمصدر خطاب اعتماد مستندي غير معزز فيتجه المصدر لطلب الضمان من مؤسسات الضمان ويقومان بعقد الضمان عندها المصدر يشحن البضاعة للمستورد ويقدم للبنك فاتح الاعتماد مستندات الشحن ثم يقوم البنك بالتسديد في وقت الاستحقاق مستحقات المصدر.

المطلب الثالث: أهمية ضمان ائتمان الصادرات

تتمثل أهمية ضمان ائتمان الصادرات فيما يلي: (قدي و وصاف سعدي، 2002)

- حماية المصدر من اخطار الدفع في صفقات التصدير: البيع في الخارج أكثر مخاطرة من البيع في السوق المحلي، لذلك تتطلب شروط ائتمانية أكثر عند التصدير، وذلك لصعوبة معرفة المعلومات الدقيقة للمشتريين الأجانب وقدرتهم على السداد، وكذا لحالة عدم التأكد التي تعيشها العلاقات الاقتصادية الدولية.
- تمويل العملية التصديرية: عندما يجد المورد نفسه غير قادرا على تمويل صفقات التصدير بموارده الخاصة، يحتاج الى اللجوء الى التمويل الخارجي، وفي بداية التسعينات كانت ائتمانات الصادرات المضمونة طويلة الأجل (5/1) من مديونية الدول النامية الاجمالية في حين بلغت ائتمانات الصادرات المضمونة قصيرة الأجل (2/1) مديونية الدول قصيرة الأجل.
- ترفع وثيقة الضمان من جودة كميالية التصدير، وتساهم في تعزيز جدارة المصدر للحصول على الائتمان، ما يؤدي هذا الى على تحريك رؤوس الأموال التي لم يكن من الممكن الوصول اليها بطرق اخرى.
- توفير شروط أفضل في مجال المنافسة مع المنتجات المثيلة في الأسواق الدولية من خلال تقديم شروط دفع ميسرة للمشتري.
- تنشيط تداول الأوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان يعتمد على ضمان ثقة المتداولين لهذه الأوراق في الحصول على قيمتها في الوقت المحدد وثقتهم في تقادي المخاطر عند السداد.
- تشجيع التصدير يعزز من التنمية الاقتصادية وذلك بالتخلص من فائض الإنتاج في حالة تشبع السوق المحلي، مما يدفعه الى التصدير رغم وجود مخاطر عدم الدفع في الأسواق الخارجية التي قد تؤثر سلبا على المصدر.
- جلب الاستقرار للمؤسسات المصدرة من خلال التأمين، حيث يتم توفير الحماية من الإفلاس عبر تحويل المخاطر الى شركات التأمين، وفي المقابل تقوم المؤسسات المصدرة بدفع أقساط لشركات التأمين مما يحمي المؤمن من الخطر الذي قد يصيبه.
- إدارة هيئات الضمان للمنازعات بين المصدر وزبونه الأجنبي، في حالة عدم وضوح الأحكام والقوانين و استعمالاتها، مما يجعل دور هذه الهيئات ذات أهمية بالغة لإزالة الكثير من الصعاب على المؤمن، من خلال التكفل بهذه المنازعات.

- تحفيز القطاع المصرفي على تقديم تسهيلات ائتمانية لتمويل التجارة الخارجية دون الحاجة الى تدخل البنوك المركزية في تقديم الضمانات اللازمة أو متطلبات اصدار الاعتماد المستندي كوسيلة مقبولة للدفع

#### المطلب الرابع: المخاطر التجارية والغير تجارية لضمان ائتمان الصادرات

##### الفرع الأول: المخاطر التجارية

هي الاخطار التجارية هي التي لها علاقة بالمستورد الناتجة عن عدم سداد قيمة الصادرات وذلك راجع لعدة أسباب: (بلفتحى و مسكين عبد الحفيظ، 2021، الصفحات 374-375)

"-افلاس أو اعسار المستورد مما يؤدي الى عدم قدرته على تسديد قيمة الصادرات المتفق عليها في العقد ويكون ذلك بصدور حكم قضائي بالإفلاس أو التصفية من أجل إعادة التنظيم أو الاندماج في مؤسسات أخرى، أو قدرته على تسديد حق المصدر بشكل مؤقت

-تدهور الأوضاع المالية للمستورد بسبب الانخفاض المالي لأعماله، تؤدي الى عجزه عن تسديد ديونه للمصدرين

-عدم دفع المستورد لمستحقاته في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه في العقد، سواء بسبب عجزه أو رفضه التسديد بالرغم من تنفيذ المصدر لكل التزاماته المتفق عليها

-رفض المستورد استلام البضاعة والوثائق الخاصة بها، بالرغم من تنفيذ المصدر لكل التزاماته المحددة في العقد

##### الفرع الثاني: المخاطر الغير التجارية

ويطلق عليها أيضا اسم الأخطار السياسية، وهي لا تندرج ضمن الأخطار التجارية وتكون مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية لبلد المستورد أو بلد المصدر، وتتمثل هذه الأخطار في عدم قدرة المستورد على الدفع للأسباب التالية: (بلفتحى و مسكين عبد الحفيظ، 2021، الصفحات 374-375)

-إجراءات وقرارات صادرة عن البلد المصدر تعرقل من التنفيذ الكلي أو الجزئي للعقد المتفق عليه بين الطرفين

-التدابير والسياسات العسكرية في الدولة المستوردة ودول أخرى من تعيق التنفيذ الكلي أو الجزئي للعقد المتفق عليه بين الطرفين

-وضع دولة المستورد لأحكام تتعلق بإلغاء أو وقف أو عدم تجديد لتراخيص الاستيراد، أو منع دخول البضاعة عبر الحدود، أو إلغاء عملية الاستيراد كليا

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

-عدم تسديد المستورد العمومي لقيمة البضاعة المصدرة (عندما يكون المستورد عمومي يعتبر خطر سياسي)

-فسخ المشتري العمومي للعقد المتفق عليه بين المستورد والمصدر

-رفض المستورد العمومي لاستلام وثائق البضاعة أو دفع قيمتها

-سن دولة المستورد لقوانين أو وضع إجراءات تعرقل المستورد في تسديد حقوق المصدر

-تأجيل دفع حقوق المصدر بسبب تدخل بلد المستورد

-الرفض التعسفي لبلد المستورد أو المصدر من التعامل وفق إجراءات العقد

-قرارات حكومة بلد المصدر بعد إتمام عملية التصدير للبلد المستورد

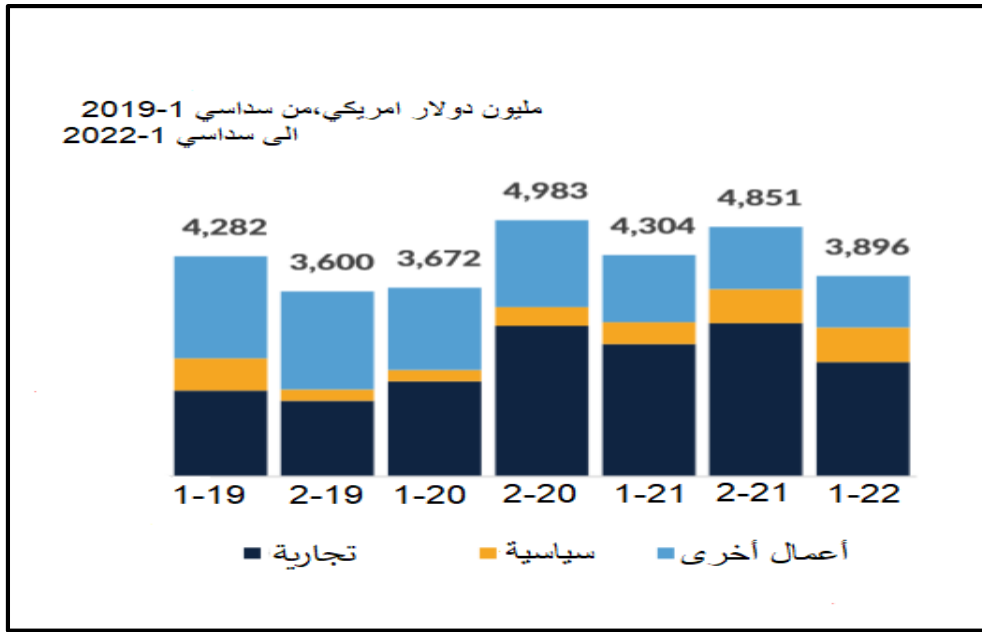
-الحروب، الثروات، الانقلابات التي تؤدي الى إتمام عملية التصدير

-الكوارث الطبيعية".

المطلب الخامس: سوق خدمات ضمان ائتمان الصادرات

الفرع الأول: التعويضات

الشكل 1-6: التعويضات المدفوعة حسب نوع الخطر



المصدر: berne union, international union of credit & investment insurers, United kingdom : yearbook 2023 page 32

من خلال هذه الأعمدة البيانية التي توضح التعويضات التي تدفعها شركة التأمين نلاحظ بأن المخاطر التجارية هي من استحوذت على نسب أكبر من بداية سنة 2019 الى بداية سنة 2022 مقارنة بالمخاطر السياسية ومخاطر أخرى حيث في نصف الأول والنصف الثاني من سنة 2019 كانت المخاطر الأخرى هي من حصلت على نسبة أكبر ثم المخاطر التجارية وبعدها السياسية بنسبة قليلة حيث بلغت مجموع النسب 4,282 مليون دولار و 3,600 مليار دولار على التوالي.

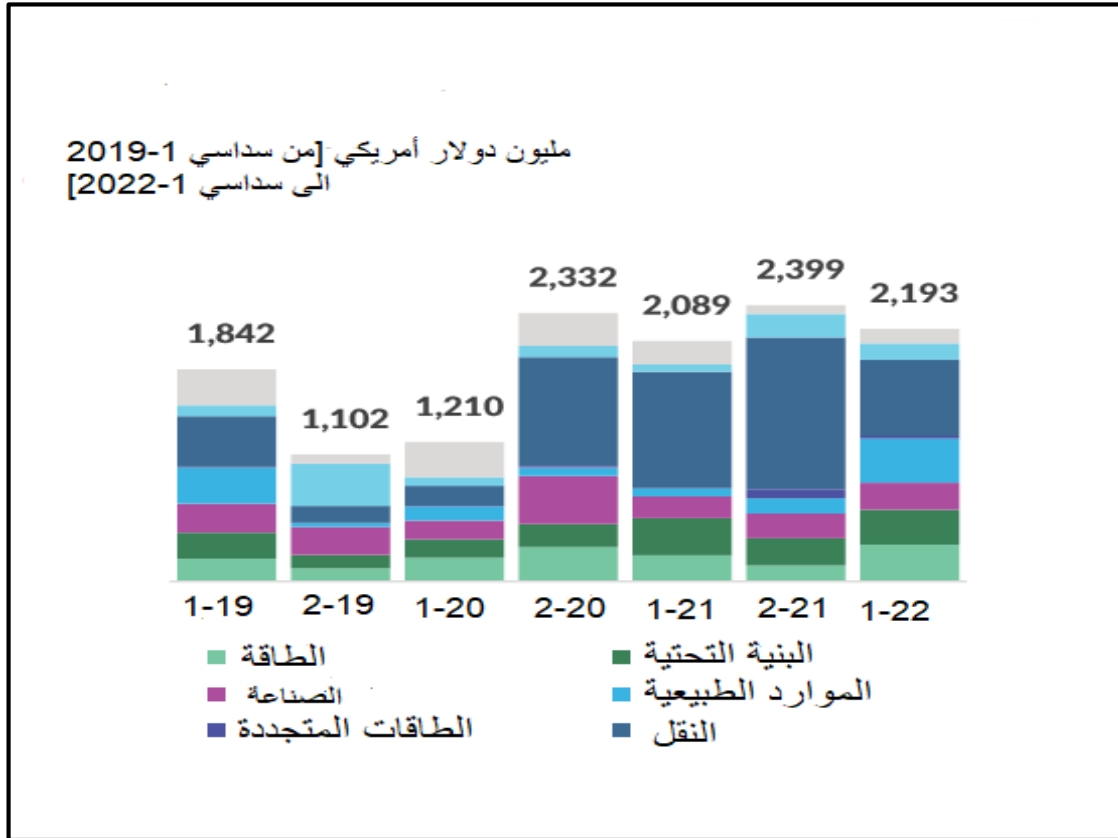
وفي بداية سنة 2020 والنصف الثاني من نفس السنة لاحظنا بأن المخاطر التجارية هي من احتلت النسبة الأكبر ثم المخاطر الأخرى وفي الأخير المخاطر السياسية بنسبة قليلة وكانت النسب 3,672 مليار دولار و 4,983 مليار دولار على التوالي.

وبالنسبة لسنة 2021 لسداسيين تصدرت المخاطر التجارية النسبة الأكبر بينما جاءت من بعدها المخاطر الأخرى ثم المخاطر السياسية بنسبة قليلة كما في السنوات السابقة حيث بلغ مجموع النسب 4,304 مليار دولار و 4,851 مليار دولار على التوالي.

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

وفي النصف الأول لسنة 2022 احتلت المخاطر التجارية الصدارة وتليها المخاطر الأخرى والسياسية وبلغت نسبهم 3,896 مليار دولار.

الشكل 1-7 : التعويضات المدفوعة في المدى القصير وال المدى المتوسط و الطويل للتوزيع القطاعي



المصدر: berne union, international union of credit & investment insurers, United kingdom : yearbook 2023 page 32

من خلال الشكل الذي يمثل التعويضات المدفوعة في المدى القصير وال المدى المتوسط و الطويل للتوزيع القطاعي، نلاحظ بأن النقل هو من أخذ النسبة الأكبر غالباً في جميع القطاعات، حيث في بداية سنة 2019 والنصف الثاني لنفس السنة قطاع الطاقة والموارد الطبيعية هو من حصل على نسبة أكبر ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى الطاقة و قطاع البنية التحتية بنسب متقاربة وبلغت قيمة هذه النسب 1,842 مليون دولار لسداسي الأول و 1,102 مليون دولار لسداسي الثاني.

وفي سنة 2020 فيما يخص النصف الأول كانت نسبة جميع القطاعات متقاربة عكس النصف الثاني الذي كان فيه قطاع النقل صاحب النسبة الأكبر وبعده قطاع الصناعة وتليه باقي القطاعات من الطاقة والبنية التحتية وقطاع الموارد الطبيعية وبلغت نسبة هذه القطاعات 1,210 مليون دولار و 2,332 مليون دولار على التوالي.

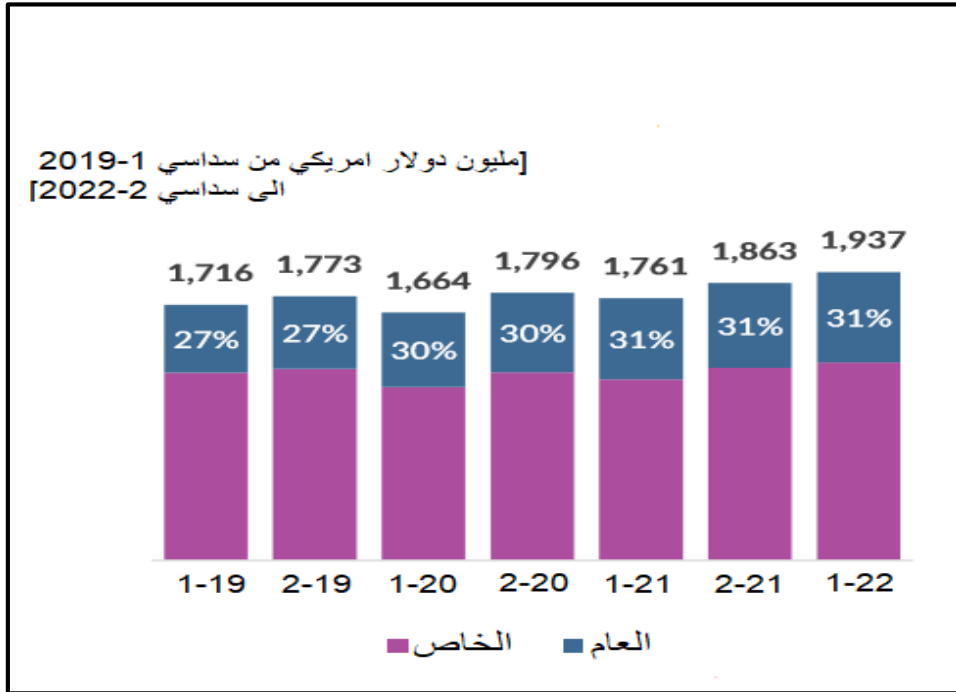
## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

أما بخصوص سنة 2021 لكلا النصفين تصدر قطاع النقل الصدارة ثم قطاع البنية التحتية وبعدها تأتي باقي القطاعات بنسب متقاربة من قطاع الصناعة والموارد الطبيعية و الطاقة وقطاع الطاقات المتجددة في نصف الثاني بنسبة قليلة جداً، وكانت قيمة النسب تقدر ب 2,089 مليون دولار و 2,399 مليون دولار على التوالي.

وفي سنة 2022 لسداسي الأول جاء قطاع النقل في المركز الأول ومن بعدها باقي القطاعات الأخرى بنسب قريبة وبلغ مجموع النسب 2,193 مليار دولار.

### الفرع الثاني: ضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير

الشكل 1-8: التزامات ضمان ائتمان الصادرات حسب نوع القطاع المقدم للخدمة



المصدر: berne union, international union of credit & investment insurers, United kingdom yearbook 2023 page 32

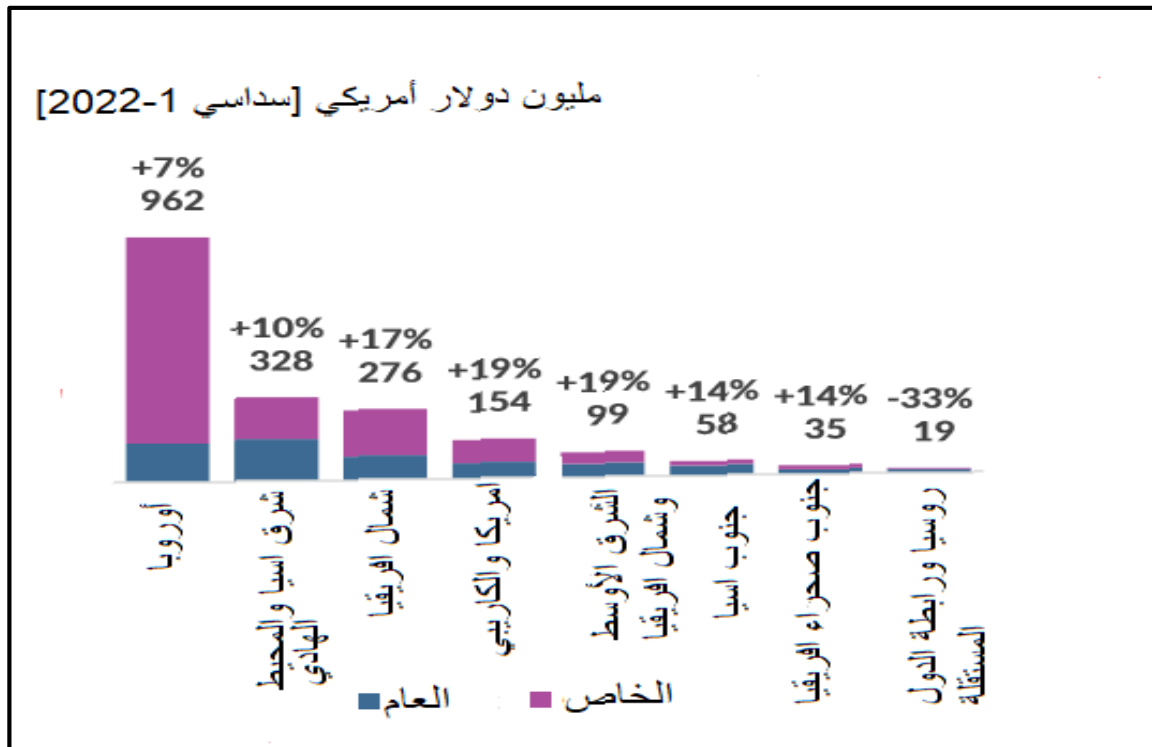
من خلال الشكل الذي يمثل التزامات ضمان ائتمان الصادرات حسب نوع القطاع في المدى القصير، تشير البيانات أن القطاع الخاص هو صاحب الالتزام الأكبر في جميع السنوات منذ بداية السداسي الأول لسنة 2019 الى السداسي الأول لسنة 2022 ، حيث في سنة 2019 بلغت نسبة القطاع الخاص 73% و العام 27% في وبقية 3,489 مليون دولار ، وفي سنة 2020 القطاع الخاص بنسبة 70% و العام ب 30 وقدرت قيمة الالتزامات ب3,460 مليون دولار.

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

في سنة 2021 القطاع الخاص قدرت نسبته ب69% والعام ب 31% و بلغ مجموع النسب 3,624 مليون دولار.

وفي السداسي الأول لسنة 2022 بلغ القطاع الخاص 69% والعام 31% و قدرت القيمة ب 1,937 مليون دولار.

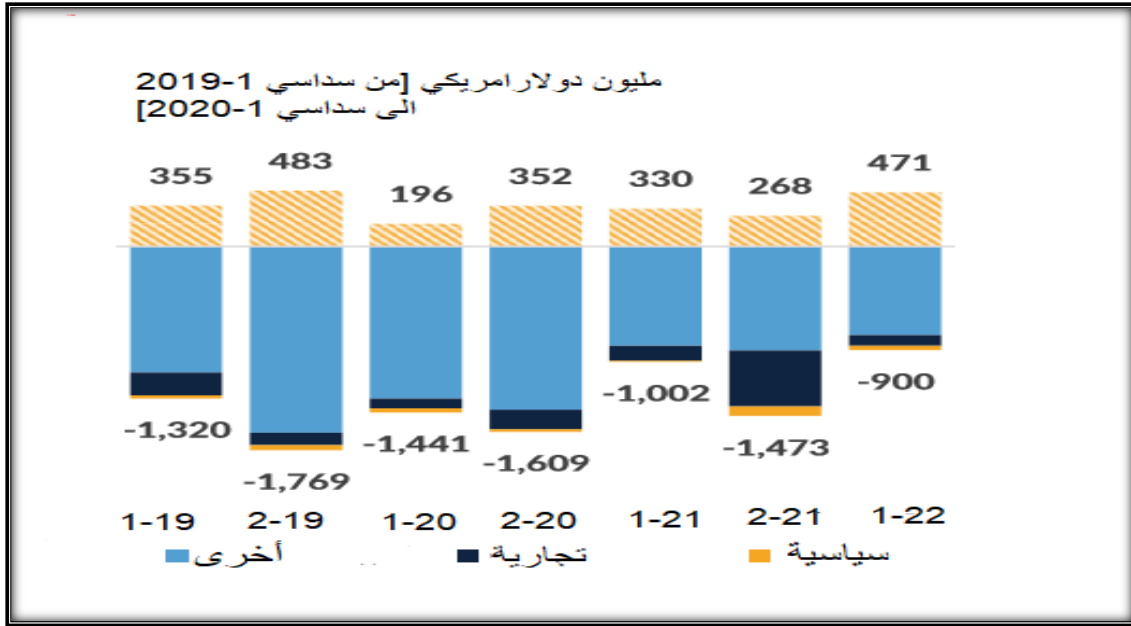
### الشكل 1-9: التزامات ضمان ائتمان الصادرات حسب نوع القطاع المقدم للخدمة والبلد



المصدر: berne union, international union of credit & investment insurers, United kingdom : yearbook 2023 page 32

حسب الشكل نلاحظ بأن القطاع الخاص مستحوذ على النسبة الأكبر من القطاع العام في جميع الدول حيث تشير الاحصائيات الى تصدر أوروبا الصدارة بقيمة 962 مليون دولار ثم تليها شرق اسيا والمحيط الهادي بقيمة 328 مليون دولار وتأتي في المرتبة الثالثة شمال افريقيا بقيمة 276 مليون دولار ورابعا أمريكا والكاريبي بقيمة 154 مليون دولار، ثم في المركز الخامس الشرق الأوسط وشمال افريقيا بقيمة 99 مليون دولار وسادسا جنوب اسيا قدرت القيمة ب 58 مليون دولار وسابعا جنوب صحراء افريقيا بقيمة 35 مليار دولار، و في الأخير روسيا ورابطة الدول المستقلة بقيمة 19 مليار دولار.

الشكل 1-10: التعويضات المدفوعة والمبالغ المستردة حسب نوع الخطر



المصدر: berne union, international union of credit & investment insurers, United kingdom :  
yearbook 2023 page 32

من خلال الشكل الذي يمثل التعويضات و المبالغ المستردة حسب نوع الخطر، نلاحظ أن الاخطار أخرى هي من احتلت النسبة الأكبر في جميع السنوات والتجارية في المركز الثاني والأخطار السياسية في المرتبة الثالثة من حيث نسبة التعويضات، فكانت القيمة في سنة 2019 للسداسي الأول أصغر من السداسي الثاني وقدرت القيمة الأكبر ب 483 مليون دولار وهي أكبر قيمة لهذه السنوات، والقيمة الأصغر ب 355 مليون دولار، أما في سنة 2020 كانت القيمة للسداسي الأول أصغر من الثاني وقدرت قيمته ب 196 مليون دولار، بينما قدرت قيمة السداسي الثاني ب 352 مليون دولار.

وفي سنة 2021 كانت نسبة التعويضات للسداسي الأول أكبر حيث كانت القيمة 330 مليون دولار، بينما السداسي الثاني 268 مليون دولار، وبخصوص سنة 2022 للسداسي الأول بلغت نسبة التعويضات 471 مليون دولار.

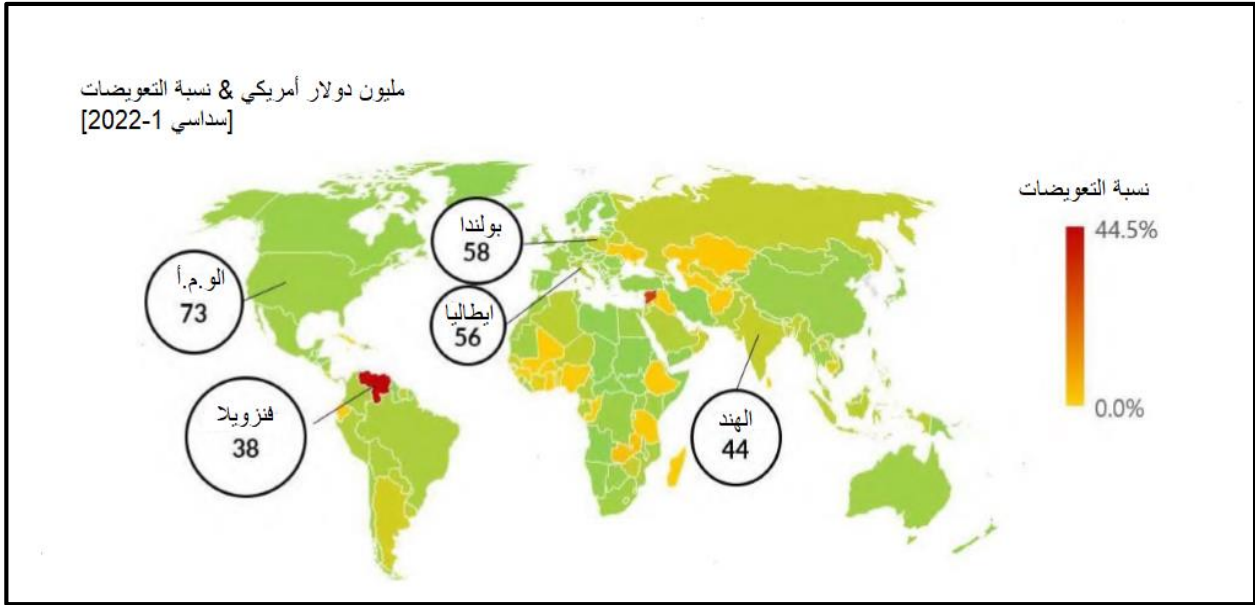
وبالنسبة للمبالغ المستردة نلاحظ بأن أن النسب تختلف من سنة الى سنة ومن فصل الى فصل، حيث في سنة 2019 بلغ حجم المبالغ المستردة في السداسي الأول 1,320 مليون دولار وفي السداسي الثاني 1,769 مليون دولار، وفي سنة 2020 كانت قيمة السداسي الأول 1,441 مليون دولار أكبر من السداسي

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

الثاني حيث قدرت قيمته ب 1,609 مليون دولار، ثم في سنة 2021 كانت القيمة الأكبر من نصيب السداسي الثاني ب1,473 مليون دولار والسداسي الأول ب1,002 مليار دولار.

وفي سنة 2022 للسداسي الأول قدرت حجم المبالغ المستردة ب900 مليون دولار.

الشكل 1-11: نسبة التعويضات المدفوعة من قبل الدول

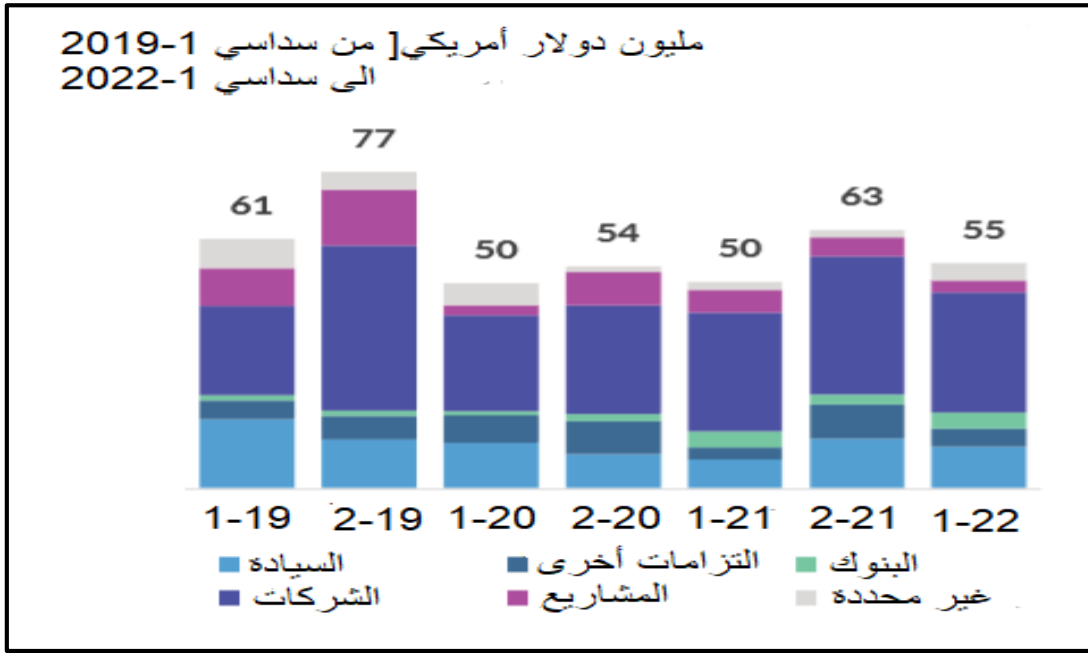


المصدر: berne union, international union of credit & investment insurers, United kingdom :  
yearbook 2023 page 33

من خلال خريطة العالم التي توضح نسبة التعويضات المدفوعة من قبل الدول، نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة التعويضات الأكبر بلغت قيمتها 73 مليون دولار، ثم جاءت بولندا بقيمة 58 مليون دولار وإيطاليا ب 56 مليون دولار، وبعدها الهند بقيمة 44 مليون دولار، وأخيرا فنزويلا ب 38 مليار دولار.

### الفرع الثالث: ضمان ائتمان الصادرات في المدى المتوسط والطويل

الشكل 1-12: التزامات ضمان ائتمان الصادرات الجديدة من قبل الملتزم

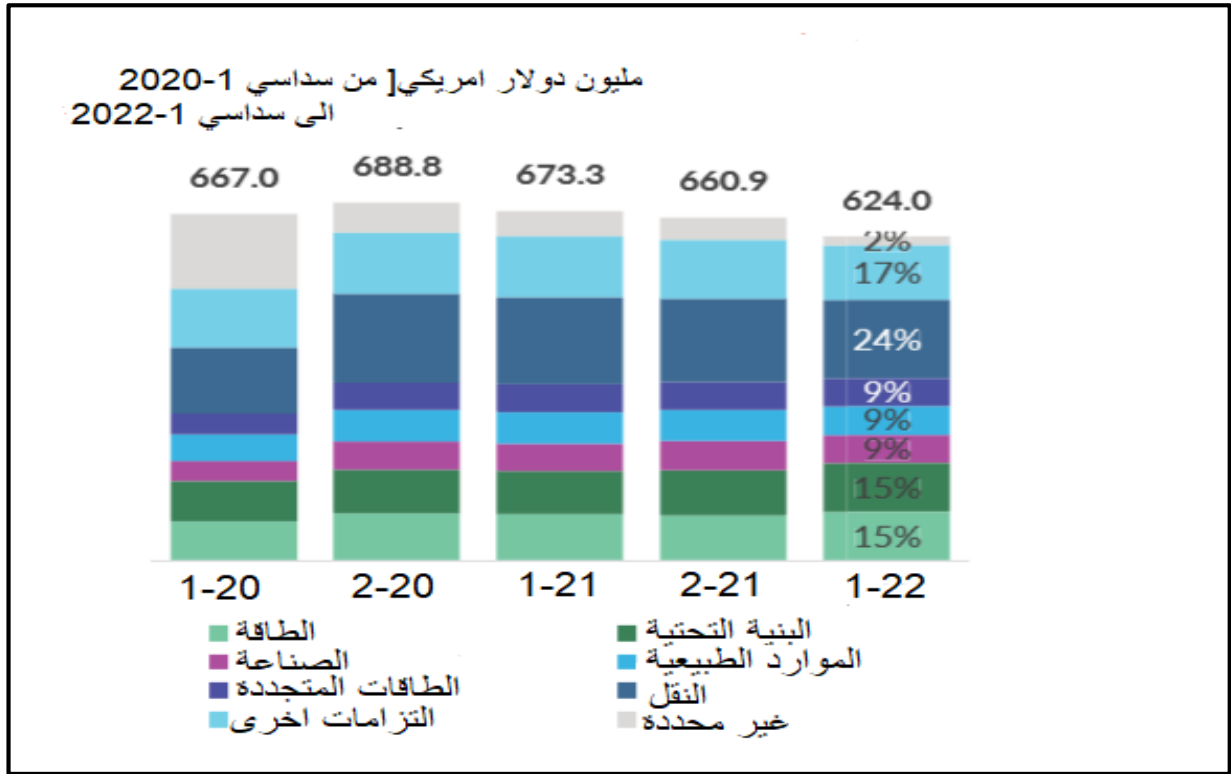


المصدر: berne union, international union of credit & investment insurers, United kingdom :  
yearbook 2023 page 33

من خلال الشكل الذي يمثل التزامات ضمان ائتمان الصادرات الجديدة من قبل الملتزم نلاحظ أن الشركات هو الملتزم الأكثر في جميع السنوات، ثم السيادة في المركز الثاني ومن بعدها المشاريع ومن ثم تأتي الالتزامات الأخرى و البنوك و التزامات غير محددة بالنسب قليلة متقاربة، حيث بلغت قيمة الالتزامات لسنة 2019 لكلا السداسين 138 مليار دولار، وفي سنة 2020 بلغت 104 مليار دولار اما في سنة 2021 بلغت القيمة 113 مليون دولار، وفي سنة 2022 للسداسي الأول كانت القيمة 55 مليار دولار، حيث نلاحظ بأن القيمة الأكبر كانت في سنة 2019.

الشكل 1-13: التزامات ضمان ائتمان الصادرات حسب نوع القطاع

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

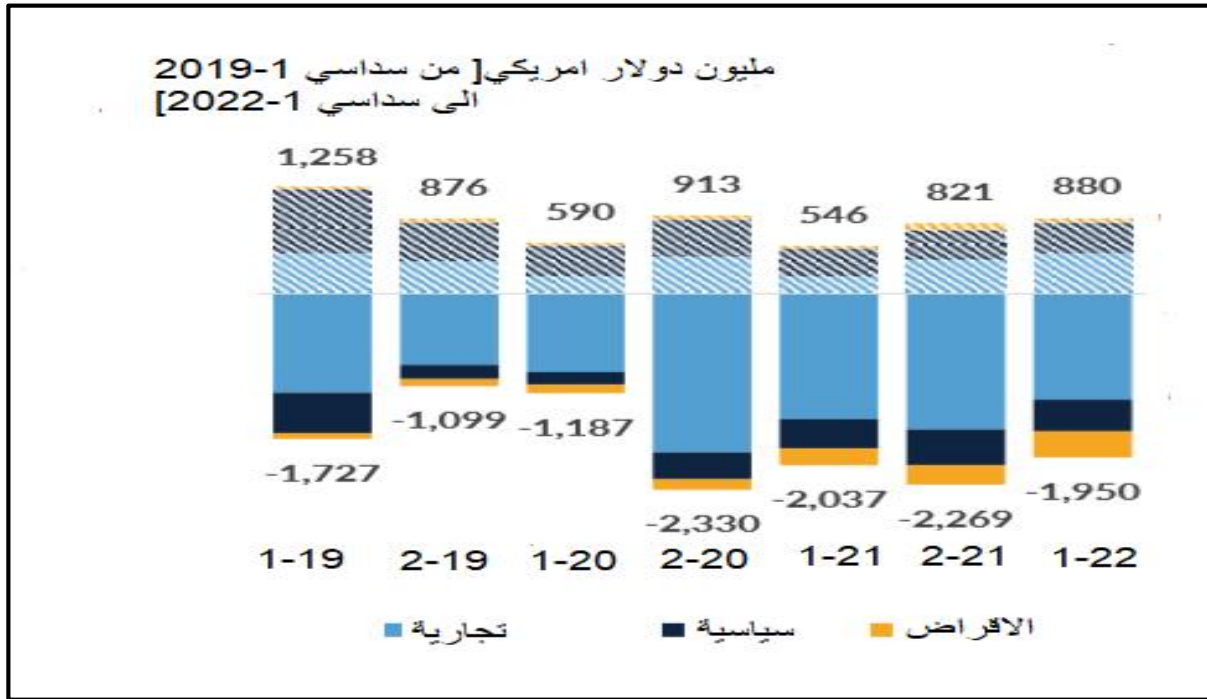


المصدر: berne union, international union of credit & investment insurers, United kingdom :  
yearbook 2023 page 33

من خلال الشكل الذي يمثل التزامات ضمان ائتمان الصادرات حسب نوع القطاع نلاحظ قطاع النقل هو الذي يحتل النسبة الأكبر من بين القطاعات الأخرى بـ 24%، ثم تأتي التزامات أخرى ثانياً بـ 17% ومن بعده قطاع الطاقة وقطاع البنية التحتية بالنسب متقاربة بلغت 15% لكلا القطاعين، ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى الصناعة والموارد الطبيعية وقطاع الطاقات المتجددة بالنسب متساوية قدرت بـ 9% وفي الأخير القطاعات الغير محددة قدرت نسبتها بـ 2%.

حيث في سنة 2020 لكلا السداسين بلغت قيمة مجموع الالتزامات 1355,8 مليون دولار، وفي سنة 2021 بلغت القيمة 1334,2 مليون دولار، اما بالنسبة لسنة 2022 للسداسي الأول بلغت قيمة الالتزامات 624,0 مليون دولار.

الشكل 1-14: التعويضات المدفوعة والمبالغ المستردة حسب نوع الخطر



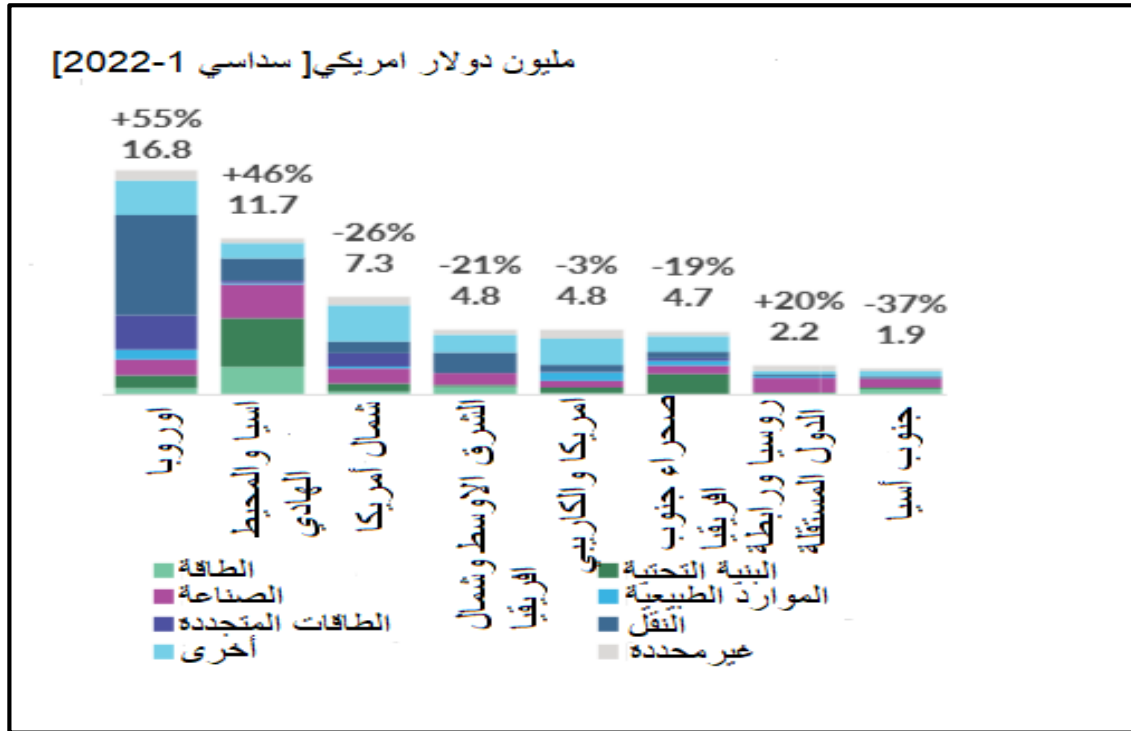
المصدر: berne union, international union of credit & investment insurers, United kingdom yearbook 2023 page 33

من خلال هذا الشكل الذي يمثل أعمدة بيانية توضح التعويضات المدفوعة والمبالغ المستردة حسب نوع الخطر، نلاحظ أن المخاطر التجارية هي من استحوذت على الحصة الأكبر من التعويضات، ثم المخاطر السياسية ثانياً، وأخيراً الإقراض بحصة قليلة، حيث قدرت قيمة التعويضات في سنة 2019 لكلا النصفين بـ 877,258 مليون دولار، وفي سنة 2020 كانت القيمة 1503 مليون دولار، أما بالنسبة لسنة 2021 قدرت القيمة بـ 1367 مليون دولار، وفي النصف الأول لسنة 2022 قدرت قيمة التعويضات بـ 880 مليار دولار.

وفيما يخص المبالغ المستردة تشير الإحصائيات أن سنة 2020 و سنة 2021 سجلت أكبر قيمة وهذا ممكن راجع لأزمة كورونا، حيث نلاحظ في سنة 2019 للسداسي الأول كانت قيمة المبالغ المستردة 1,727 مليون دولار والسداسي الثاني 1,099 مليون دولار، وفي سنة 2020 قدرت قيمة السداسي الأول بـ 1,187 مليون دولار، بينما في السداسي الثاني ارتفعت القيمة إلى 2,330 مليون دولار، ثم في سنة 2021 كانت القيمة للسداسيين 2,037 مليون دولار و 2,269 مليون دولار على التوالي، في سنة 2022 للسداسي الأول انخفضت حيث أصبحت قيمة التعويضات تقدر بـ 1,950 مليون دولار.

الشكل 1-15: التزامات ضمان ائتمان الصادرات حسب القطاع والمنطقة

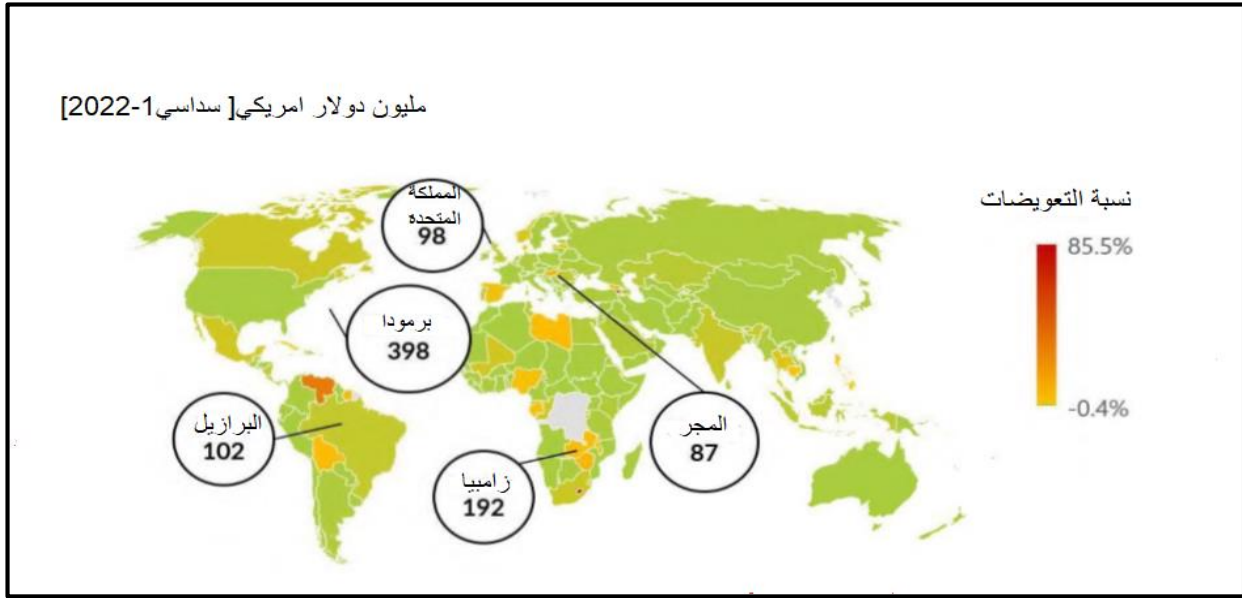
الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية



المصدر: berne union, international union of credit & investment insurers, United kingdom yearbook 2023 page 33

من خلال الشكل الذي يمثل التزامات ضمان ائتمان الصادرات حسب القطاع والمنطقة، نلاحظ أن أوروبا هي من تصدرت المركز الأول بقيمة 16,8 مليار دولار ، وثانيا حلت اسيا والمحيط الهادي ب11,7 مليون دولار ، ثم في المركز الثالث جاءت شمال أمريكا بقيمة 7,3 مليار دولار، ثم حلتا الشرق الأوسط وشمال افريقيا وامريكا والكاريبي رابعا بقيمة 4,8 مليار دولار، وجاءت خامسا صحراء جنوب افريقيا بقيمة 4,7 مليار دولار، وسادسا روسيا ورابطة الدول المستقلة بقيمة 2,2 مليار دولار وسابعا جنوب اسيا بقيمة 1,9 مليار دولار.

الشكل 1-16: نسبة التعويضات المدفوعة من قبل الدول

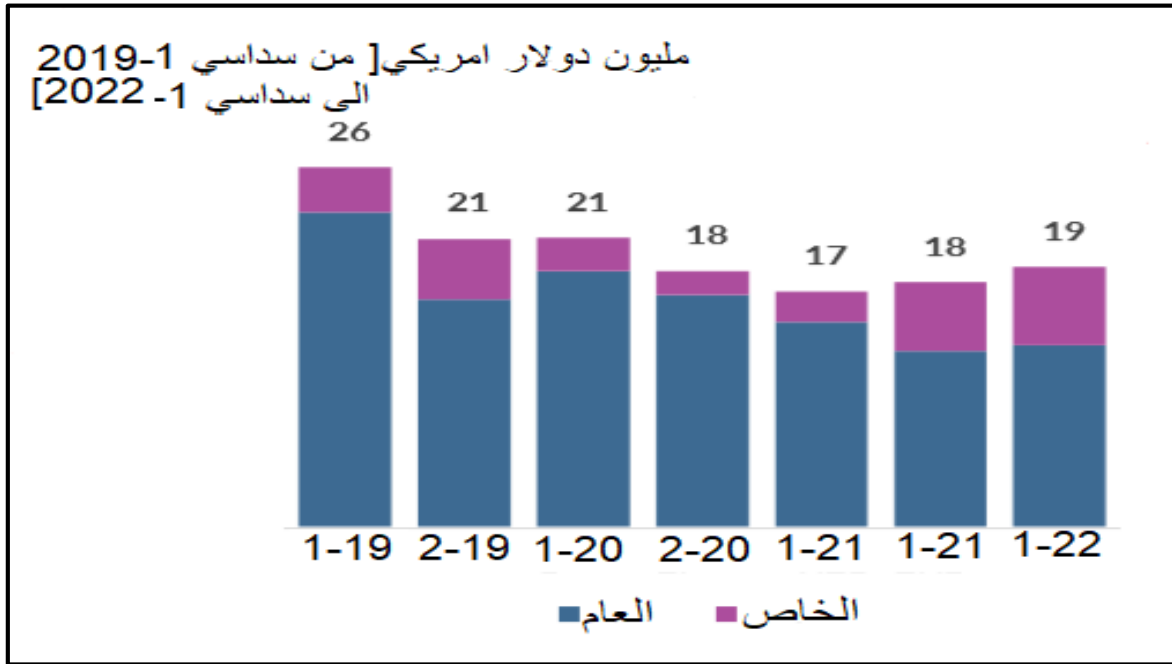


المصدر: berne union, international union of credit & investment insurers, United kingdom yearbook 2023 page 34

من خلال خريطة العالم التي توضح نسبة التعويضات المدفوعة من قبل الدول، نلاحظ أن منطقة برمودا هي صاحبة التعويضات الأكبر بقيمة 398 مليون دولار، ثم زامبيا بقيمة 192 مليون دولار، وبعدها البرازيل ب 102 مليون دولار، ثم المملكة المتحدة ب 98 مليار دولار، وأخيرا المجر بقيمة 87 مليار دولار.

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

الشكل 1-17: التزامات ضمان ائتمان الصادرات حسب نوع القطاع المقدم للخدمة

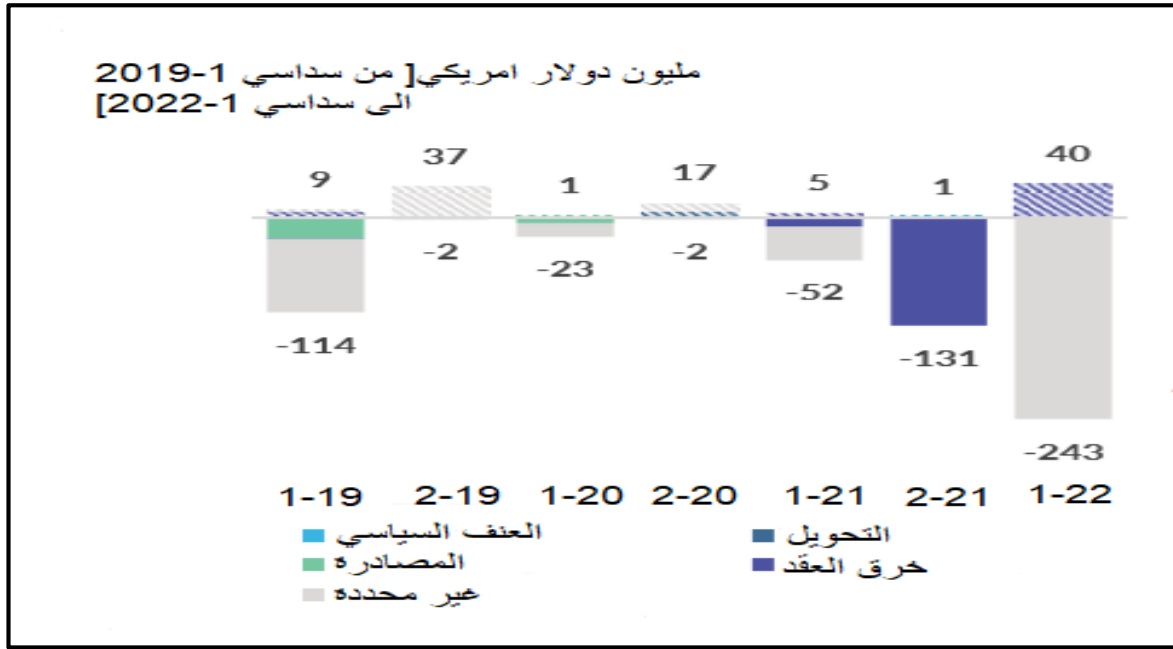


المصدر: berne union, international union of credit & investment insurers, United kingdom :  
yearbook 2023 page 34

من خلال الشكل الذي يوضح التزامات ضمان ائتمان الصادرات حسب نوع القطاع المقدم للخدمة، نلاحظ أن القطاع العام هو من احتل النسبة الأكبر في جميع السنوات، بينما القطاع الخاص جاء بالنسب قليلة حيث في سنة 2019 لكلا النصفين بلغت القيمة 27 مليار دولار، وفي سنة 2021 قدرت القيمة ب 39 مليار دولار، وبالنسبة لسنة 2021 35 مليار دولار، 19 مليار دولار في سنة 2022 للسداسي الأول.

الشكل 1-18: التعويضات المدفوعة والمبالغ المستردة حسب نوع الخطر

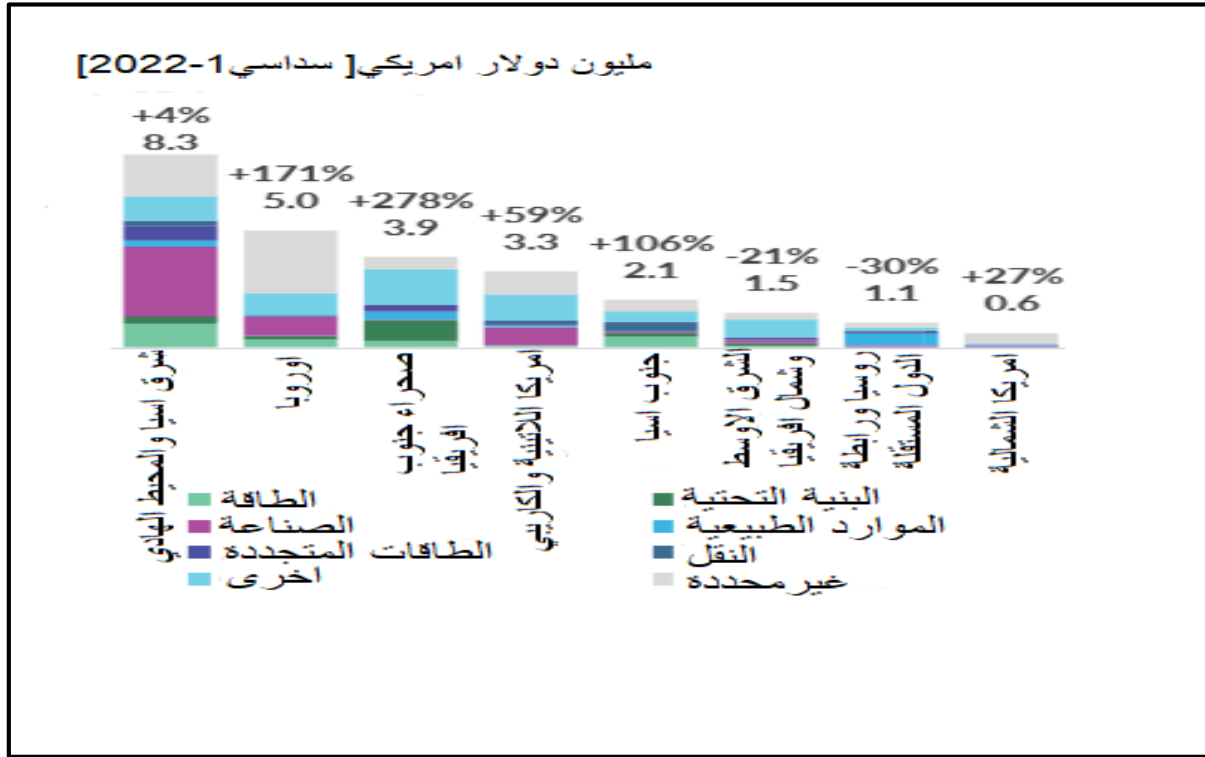
## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية



المصدر: berne union, international union of credit & investment insurers, United kingdom :  
yearbook 2023 page 34

من خلال الشكل الذي يمثل التعويضات المدفوعة والمبالغ المستردة حسب نوع الخطر، نلاحظ التعويضات الغير محددة هي من احتلت النسبة الأكبر، ثم خرق العقد ثم تعويضات المصادرة، بينما التحويل والعنف السياسي منعدمين، حيث في سنة 2019 قدرت قيمة التعويضات لكلا السداسين بـ 46 مليون دولار، وقيمة المبالغ المستردة 116 مليون دولار، ثم في سنة 2020 كانت قيمة التعويضات مقدرة بـ 18 مليون دولار، وقيمة المبالغ المستردة 25 مليون دولار اما في سنة 2021 لكلا السداسين قدرت قيمة التعويضات بـ 6 مليون دولار، وقيمة المبالغ المستردة قدرت بـ 183 مليون دولار، وفي سنة 2022 للنصف الأول قدرت قيمة التعويضات بـ 40 مليون دولار، وقيمة المبالغ المستردة بـ 243 مليار دولار.

الشكل 1-19: تغطية المخاطر السياسية حسب نوع القطاع والمنطقة



المصدر: berne union, international union of credit & investment insurers, United kingdom yearbook 2023 page 34

من خلال الشكل الذي يمثل تغطية المخاطر السياسية حسب نوع القطاع والمنطقة، نلاحظ أن قطاع الصناعة هو من احتل النسبة الأكبر، حيث جاءت منطقة شرق اسيا والمحيط الهادي في المركز الأول من حيث تغطية المخاطر السياسية بقيمة 8,3 مليون دولار، ثم أوروبا في المركز الثاني بقيمة 5 مليون دولار، وثالثا صحراء جنوب افريقيا بقيمة 3,9 مليون دولار.

وفي المركز الرابع أمريكا اللاتينية والكاريبي بقيمة 3,3 مليون دولار، وخامسا جنوب اسيا بقيمة 2,1 مليون دولار، وسادسا شرق الأوسط وشمال افريقيا بقيمة 1,5 مليون دولار، وسابعا روسيا ورابطة الدول المستقلة بقيمة 1,1 مليون دولار وأخيرا أمريكا الشمالية بقيمة 0,6 مليون دولار.

## المبحث الثاني: دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر المتعلقة بالتجارة الدولية.

غالبا ما يتعين على المؤسسات المصدرة مواجهة مخاطر مختلفة خلال عملية التجارة الدولية، هذه الأخطار موجودة بصفة دائمة ومتقلبة بحيث يكاد يكون من المستحيل تجنبها و قد تكون هذه الأخطار نتيجة لتأثيرات المعلومات غير المتماثلة بخصوص السوق الدولي، أخطاء في العمليات المتعلقة بالتجارة الدولية أو سوء الفهم، وبالتالي فإن أساليب المؤسسات في تجنب مثل هذه المخاطر لها أهمية كبيرة في إثبات مكانتها في السوق الدولي وتعزيز التبادل التجاري على مستوى العالم؛ وكآلية للوقاية من كافة المخاطر التي تهدد العمليات التصديرية، تلجأ المؤسسات المصدرة إلى ضمان ائتمان الصادرات إذ يوفر هذا الأخير الحماية ضد المخاطر التجارية والغير التجارية وجميع المخاطر الأخرى التي تهدد السير الحسن لعملية التصدير، مما يمنح هذه المؤسسات الثقة من أجل التوغل والتوسع أكثر في الأسواق الدولية.

ناقشنا في هذا المبحث المخاطر التي تهدد نشاط التصدير وأهمية تأمين ائتمان الصادرات في تغطية هذه المخاطر.

### المطلب الأول: دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر التجارية

الأخطار التجارية هي الأخطار التي يكون مصدرها ومسببها الرئيسي هو المستورد أو أوضاعه المالية، وتؤدي إلى عدم استلام المصدر لكامل مستحقاته في الأجل المتفق عليها. (حسناوي، 2017، صفحة 32).

يعد المستهلك أحد أكبر العوامل في التجارة الدولية والطلب في السوق، وباعتباره نقطة البداية والوجهة النهائية لمؤسسات التجارة الخارجية المشاركة في جميع أنشطة التجارة الدولية، فإن تعقيد تفضيلات المستهلك وسلوكياته يحدد بشكل مباشر عدم اليقين بشأن طلب السوق في التجارة الدولية. (Fang، 2016، صفحة 1237)

ولتوضيح الأخطار التجارية التي تغطيها شركات ضمان ائتمان الصادرات؛ يمكن افتراض أن أحد المشتريين الأجانب قد أصبح مفلسا، فالإفلاس هو مجرد حدث وقد لا تكون العواقب واضحة، وقد يكون الإفلاس أو الإعسار ذا طابع مؤقت، ولا يؤثر على قدرة المشتري الأجنبي على دفع القروض، لكن عندما يكون إعسار المشتري الأجنبي ذا طابع دائم بحيث يتسبب في عدم سداد القروض وخسارة للمصدر أو البنك، فإن مثل هذه الخسارة تغطيها وكالات ائتمان التصدير، ولا تغطي الإفلاس الذي لا يؤدي إلى خسارة المصدر أو البنك. (coface، 2022)

من بين هذه المخاطر نجد ما يلي: (coface, 2022)

- إفلاس المستورد أو إعساره أو تصفيته: ويعني ذلك صدور حكم قضائي بإفلاس المستورد، أو تقرر تصفيته جبرا، مما قد يؤدي بالمستورد إلى عدم دفعه لديونه في المواعيد المتفق عليها.
- امتناع المستورد عن سداد ما استحق عليه للمصدر: ويعني ذلك عدم وفاء المستورد بما استحق عليه للمصدر أو عجزه عن ذلك رغم قيام هذا الأخير بالوفاء بجميع التزاماته قبل المستورد.
- رفض المشتري استلام البضاعة المشحونة: يعني ذلك امتناعه عن استلام مستندات البضاعة المشحونة رغم قيام المصدر بالوفاء بجميع التزاماته قبل المشتري.

يقوم تأمين ائتمان الصادرات بتقليل مخاطر عدم الدفع غير المتوقعة والخارجة عن إرادة المصدر، إذ توفر ضمانات وكالة ائتمان الصادرات مستوى من الحماية ضد عدم السداد من قبل المشتريين الأجانب وهذا ما يساعد المصدرين على التوسع في أسواق جديدة وتلقي طلبات أكبر بثقة. بالإضافة إلى تقديم تعويض في حالة عدم الدفع حيث يقوم تأمين ائتمان الصادرات بدفع ما يصل إلى 95% من الفواتير غير المدفوعة. (coface, 2022)

على سبيل المثال، تقوم الشركة "أ" بتصدير سلع بقيمة 100000 دولار إلى شركة في بلد أجنبي ثم تفلس الشركة الأجنبية قبل إجراء الدفع، إذا كان لدى الشركة "أ" تأمين ائتماني للتصدير، فيمكنها المطالبة والحصول على تعويض عن الخسارة. (FasterCapital, 2024)

حيث يقومان بعقد يسمى طلب تغطية مخاطر الائتمان التجاري ( أنظر الملحق )

يعمل تأمين ائتمان الصادرات أيضا على تحسين علاقة المصدر بعملائه الأجانب بحيث يسمح للمصدر بالحصول على فهم أعمق للجدارة الائتمانية للمستوردين، وبالتالي يمكنه التفاوض على شروط صفقة أفضل وبناء علاقات ثقة طويلة الأمد مع عملائه ومنحهم شروط دفع تنافسية. (coface, 2022)

بعبارة أخرى، فإن ضمان ائتمان الصادرات يقوم بحماية المصدر من الأخطار التي تهدد صفقات التصدير وهذا لما تقتضيه عمليات التجارة الدولية من شروط ائتمانية أكثر مخاطرة، نتيجة لصعوبة الحصول على معلومات دقيقة حول الكفاءة الائتمانية للمشتريين من جهة، وكذا لحالة عدم اليقين التي تعيشها العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة أخرى.

**المطلب الثاني: دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر الغير تجارية.**

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

المخاطر غير التجارية أو المخاطر السياسية وهي تلك المخاطر التي تكون خارج إرادة المستورد والتي يكون مصدرها أو مسببها سلطات القطر المستورد، أو سلطات قطر العبور، وأيضا تلك التي تكون نتيجة عن اضطرابات عامة أو وقائع معينة يشهدها القطر المستورد. (قدي و وصاف سعدي، 2002، صفحة 222)

ويعتبر نطاق الخسائر الناشئة عن مخاطر ذات طبيعة سياسية أوسع من المخاطر المتعلقة بالمخاطر التجارية، وعادة ما تشمل جميع الأحداث السياسية التي لها تأثير على أي علاقات تعاقدية يغطيها القانون المدني.

يمكن تصنيف هذه الأخطار إلى؛ أخطار كلية وأخطار جزئية، والتي تنقسم بدورها إلى أخطار داخلية وأخطار خارجية وفق ما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول رقم 1-1: الأخطار السياسية للتصدير.

| الأخطار الجزئية             |  | الأخطار الكلية        |                     |
|-----------------------------|--|-----------------------|---------------------|
| المرتبطة بالحكومة           | المرتبطة بالمجتمع                      | المرتبطة بالحكومة     | المرتبطة بالمجتمع   |
| الداخلية                    |  | الداخلية              |                     |
| التأميم الانتقائي           | الإرهاب الانتقائي                      | التأميم/المصادرة      | الثروة              |
| الضغوط على الشركات المشتركة | الإضراب الانتقائي                      | صراع القيادة          | الحرب الأهلية       |
| الرقابة على الأسعار         | المقاطعة القومية للمنشأ                | التضخم                | الصراعات العرقية    |
| .                           | .                                      | الصراعات البيروقراطية | الإرهاب             |
| .                           | .                                      | .                     | المقاطعة            |
| .                           | .                                      | .                     | اختلاف الرأي العام  |
| الخارجية                    |  | الخارجية              |                     |
| الضغوط الدبلوماسية          | المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسيات | الحرب الدولية         | الإرهاب الدولي      |
| القيود على التجارة الدولية  | الإرهاب الدولي الانتقائي               | المقاطعة الدولية      | الرأي العام العالمي |

المصدر: قدي عبد الحميد، آلية ضمان الائتمان وتتمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خضير، بسكرة، صفحة 222.

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

يتمثل دور ضمان ائتمان الصادرات هنا في حماية المصدرين والمقرضين من الخسائر الناجمة عن الأحداث السياسية مثل الحرب والمصادرة وعدم قابلية تحويل العملة.

على سبيل المثال، إذا قامت حكومة أجنبية بمصادرة أصول أحد المصدرين، فسوف تقوم وكالة ائتمان الصادرات بتعويض المصدر عن الخسارة.

أو في حالة فرض إجراءات قانونية جديدة، على سبيل المثال تقوم الشركة "ب" بتصدير البضائع إلى بلد أجنبي حيث يوجد تغيير مفاجئ في السياسات الحكومية التي تؤثر على التجارة فتفرض الحكومة الأجنبية تعريفات عالية على البضائع، مما يصعب على المستورد دفع ثمن البضاعة، هنا ومن خلال تأمين ائتمان التصدير يمكن للشركة "ب" الحصول على تعويض عن الخسائر المتكبدة. (FasterCapital، 2024)

ويجدر بنا الذكر أن الأحداث السياسية لا تتسبب بالضرورة في عدم سداد القروض من قبل المشتري الأجنبي، إذ من الممكن الا تتأثر أعماله بالاضطراب السياسي القائم، ما يعني أنه يمكن للمشتري الأجنبي مواصلة عملية التصنيع وبيع منتجاته وتلقي المدفوعات من عملائه وبالتالي تسديد دفعات القروض بشكل منتظم للمصدر أو البنك عند استحقاقه، وبالتالي لا يمكن المطالبة بتعويض شركة تأمين قروض التصدير. بعبارة أخرى فإن شركة تأمين قروض التصدير معنية فقط بتغطية مخاطر عدم السداد وليس الحرب أو الاضطراب السياسي كحدث ما لم يؤثر على قدرة المشتري الأجنبي على سداد استحقاقاته. (قارح أ.، وكالات ائتمان الصادرات كألية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية - عرض تجربة الشركة الجزائرية لتأمين وضمن الصادرات-، 2022، صفحة 95)

### المطلب الثالث: دور ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر الأخرى.

الأخطار الأخرى هي كل الأخطار الثانوية والتي لا تندرج ضمن الأخطار التجارية والسياسية وتتمثل فيما يلي: (بلفتحى و مسكين عبد الحفيظ، 2021، الصفحات 375-376)

- خطر عدم التحويل والتمثل في عدم قدرة المصدر على تحصيل قيمة صادراته لقاء الأموال المدفوعة بالعملة المحلية، بسبب دفع المستورد بالعملة المحلية وليس بالعملة الصعبة، ويرجع سبب ذلك إلى وقف كافة أنواع الدفع للخارج، أو وضع إجراءات تؤخر أو تمنع تحويل الأموال للخارج، ومنع شراء العملات الأجنبية، أو كإجراء وقائي لمواجهة الأزمات الاقتصادية بتأجيل كافة أنواع الدفع، أو حتى عدم توفر العملة المتفق عليها في عملية الدفع في العقد، ووضع قيود لحركة رؤوس الأموال عبر الدول.

- تأمين المعارض وتأمين البحث عن أسواق جديدة، والتي تساهم في حماية المصدرين من الخسائر التي يتحملها بسبب عرض منتجاته في تلك المعارض أو تكاليف البحث عنها.
- خطر الصرف الذي ينتج عن اختلاف بين عملة المصدر والمستورد، والخطر يكمن في تغيير العملة الواحدة مقارنة بالعملة الأخرى، وهذا يؤدي إلى ضياع حقوق المصدرين وتحمله تكاليف تغيير قيمة العملة، بالإضافة إلى خطر الارتفاع المفرط لتكاليف الإنتاج، والمخاطر المرتبطة بالمخزونات المشككة بالخارج، أو أخطار الصنع.
- مخاطر المسؤولية: وترتبط بأسواق الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. في هذه البلدان تكون الشركة المصنعة مسؤولة دائما عن الأضرار التي تلحق بالصحة أو الممتلكات والتي قد تنجم عن عيوب في المنتج، لذلك تعتبر سلامة المنتج مطلباً أساسياً عند تصدير بعض المنتجات إلى الدول المتقدمة. (hoke، 2019، صفحة 2)

من خلال ضمان ائتمان الصادرات تستطيع المؤسسات المصدرة تحقيق ما يلي: (coface، 2022)

- حماية مبيعاتها وتدفعاتها النقدية وضمان حصولها على أموال مقابل سلعتها أو خدماتها المصدرة.
- توسيع نطاق وصولها إلى الأسواق وتأمين فرص التمويل
- تعزيز الجدارة الائتمانية للمصدرين مما يجعلها أكثر جاذبية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وهذا بدوره يسمح للمصدرين بالتفاوض على شروط تمويل أفضل بما في ذلك مبالغ قروض أعلى وأسعار فائدة أقل.
- إطلاق العنان لرأس مال إضافي، والاستثمار في الطاقة الإنتاجية واستكشاف أسواق تصدير جديدة.

المطلب الرابع: شروط ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر المتعلقة بالتصدير

من أجل إتمام عملية تأمين القرض عند التصدير تقترح شركة التأمين الشروط التالية: (قدي و وصاف سعيدي، 2002، الصفحات 224-225-226)

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

أ/ المقدار المضمون: وهو القيمة المتكفل بها من طرف المؤمن، في حين الجزء المتبقي يتحمله المؤمن، ففي الحالة العادية المقدار المضمون من طرف شركة معينة قد يصل إلى 95% بالنسبة للخطر السياسي، و90% بالنسبة للخطر التجاري، ما يعني أن الخطر السياسي أوسع من حيث التغطية من الأخطار التجارية، كما أنه لا توجد أي شركة تأمين تغطي الخطر 100% إلا في حالات خاصة وتتم بعد موافقة وزارة المالية وبشروط مضاعفة للحالة العادية، لأن مشاركة المؤمن في الخسارة المحتملة ضرورية بالنسبة لشركة التأمين للحصول على مساهمته في تصنيف وتسيير الأخطار وكذا استرجاع الحقوق.

ب/ القسط: وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن مقابل الضمان الذي يمنح له، بحيث تحسب وتطبق معدلات قسط مختلفة تأخذ بعين الاعتبار أهمية الخطر ومدة الخطر.

- إن أهمية الخطر عنصر تابع لاحتمال الحادث ومبلغ الخسارة في حالة حدوثه، فاحتمال الحادث مرتبط أساسا بحالة بلد المشتري. لهذا الغرض يتم تصنيف بلدان المشتريين في مجموعات وفق درجة الخطر من الأقل إلى الأكثر خطورة.
- فيما يتعلق بمبلغ الخسارة فإنه يتنوع كونه حادث إلغاء (فسخ) أو حادث تسديد، ففي الحالة الأولى الحادث مرتبط بسرعة التصنيع وبسرعة التسديد، أما في الحالة الثانية فالحادث مرتبط بسرعة التسديد فقط.
- يمكن تقدير مبلغ القسط الواجب دفعه حسب طبيعة الخطر المغطى، أي إذا كان خطرا تجاريا أو خطرا سياسيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى حسب نوع المشتري، أي إذا كان مؤسسة عمومية أو مؤسسة خاصة، حيث يخضع تحديد مبلغ القسط بعد ذلك إلى اتفاق بين المؤمن والمؤمن.
- مدة الخطر وهي الفترة التي يتحمل فيها المؤمن (الشركة) مسؤولية تغطية الخطر، حيث كلما كانت طويلة كلما كان احتمال الحادث أكبر.

إذاً نظام حساب القسط يأخذ بعين الاعتبار كل هذه العوامل.

ج/ مدة تشكيل الحادث: وهي الفترة الممتدة حتى نهاية دفع التعويض، حيث تسمح لشركة التأمين بتأمين نفسها من وقوع الحادث قبل دفع التعويض للمؤمن، وتقدر هذه المدة في الغالب بستة أشهر يمكن تمديدها حسب جسامه الخطر.

د/ الاعتماد: وهو عندما يطلب المؤمن الموافقة الأولية من المؤمن على تأمين قرضه، بحيث يقوم المؤمن بعد دراسة وتقييم حالة المشتري بإعطاء اعتماده مع تحديد لكل واحد من المشتريين أقصى مبلغ، من هنا

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

نقول أنم الاكتتاب في وثيقة التأمين لا يشكل التزاما صارما لشركة التأمين تجاه المؤمن، لأنه قبل أن يتعاقد مع أي زبون أو قبول القروض، يجب عليه طلب الموافقة الأولية أو المبدئية من مؤمنيه، فعملية الاعتماد يمكن أن تمنع المؤمن من البيع لأحد عملائه، في حالة ما إذا كان المصدر تحت خطر فقدانه لهذا الزبون الجديد، حيث يكون مجبرا على البيع بسرعة، ويسمى هذا الاستثناء بقاعدة "شرط الزبون غير المعروف".

الاعتماد الأولي هنا يسمح لشركة التأمين بتقدير أحسن للأخطار التي تغطيها، ويشكل أداة وقاية تمنع المؤمن من البيع لمشتري تعد المعلومات عنه غير مشجعة، أما إجراءات الاعتماد فهي تتنوع حسب طبيعة الخطر (خطر تجاري أو سياسي) .

- اعتماد الخطر التجاري: يقوم المؤمن بتقديرات لمبيعات المؤمن قبل أن يخضع زبونه لاعتماد أولي أو للموافقة المبدئية، حيث يقوم بتقدير المبيعات ثم يضيف إليها هامش أمان لأجل تقادي أي تجاوز لهذا المبلغ، وبعد ذلك يخضع مغطيه، بغية القبول عبر استمارة طلب القبول. حيث تشمل هذه الاستمارة الكثير من المعلومات عن المشتري خاصة الشكل القانوني للمؤسسة، عنوان المقر الرسمي، رقم تسجيله ومعلوماته البنكية هذا بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالحالة المالية للزبون، وتجربة مؤسسته، وقيمه بالبورصة، بعد الحصول على كل هذه المعلومات يقوم المؤمن باعتماد الزبون وقبول التغطية المطلوبة من طرف المؤمن حسب قدراته المالية؛ بحيث يحدد المؤمن سقفا إجماليا من جهة، وسقفا خاصا بكل زبون حسب قدراته على التسديد من جهة أخرى، بعد الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالزبون ودراستها وتحليلها، يتم اتخاذ القرار سواء قرار القبول أو حتى قرار الرفض الكامل. في حالة الرفض في حالة الرفض يمكن للمؤمن تقديم توضيحات بخصوص قراره أما في حالة القبول فيمكن فرض بعض الشروط.

- اعتماد الخطر السياسي: قبل قبول تغطية الخطر السياسي، تقوم شركة التأمين بدراسة لبلد المدين على أساس القدرة الاقتصادية والمالية والحالة السياسية للبلد، إذا كانت مرضية يتم قبول الاعتماد بشروط يسييرة، أما إذا لم تكن كذلك فإما القبول بشرط معقد أو رفض اعتماد الخطر السياسي أي رفض ضمان هذا النوع من الخطر.

### المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

إن الدراسات السابقة المذكورة هي نقطة الانطلاق في إعدادنا لهذه الدراسة، حيث تعتبر هذه الدراسات القاعدة الأساسية لأي باحث علمي والتي يتمكن من خلالها من معرفة النتائج السابقة ما يتيح له تقديم إضافته الخاصة.

### المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.

فيما يخص الدراسات باللغة العربية فقد اعتمدنا على مجموعة من المقالات العلمية وهي كالآتي:

أولاً: دراسة قدي ووصاف (2002) بعنوان "آلية ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر" هي عبارة عن مقال في مجلة العلوم الإنسانية لجامعة محمد خيضر بسكرة (العدد 02).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ماهية برامج ضمان ائتمان الصادرات والدور الذي تؤديه في ترقية وتنويع الصادرات الوطنية غير التقليدية، وبالتالي تجاوز الأحادية في التصدير التي مازالت تعاني منها العديد من الدول النامية ومن بينها الجزائر.

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ساهمت استراتيجية تنمية الصادرات في عدد من الدول النامية بدرجة كبيرة في النمو الاقتصادي من خلال توفير الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية.
- أدت برامج ضمان ائتمان الصادرات دوراً معتبراً في ترقية المنتجات الوطنية نحو الخارج بحماية المصدرين من أخطار التجارة الدولية.

ثانياً: دراسة قارح و شرقي (2019) بعنوان "أثر قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1998-2016" التي هي عبارة عن مقل في مجلة "الجزائرية للتنمية الاقتصادية"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور تأمين قروض التصدير الذي تقدمه الشركة الجزائرية لتأمين الصادرات (CAGEX) خلال الفترة ما بين 1998 و 2016، وهذا بتطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط.

وقد أظهرت النتائج التالية:

- لتأمين قروض التصدير أثر ايجابي قوي على الصادرات غير النفطية.
- وجود علاقة طردية وارتباط قوي بين تأمين قروض التصدير والصادرات غير النفطية.

- أوضح تحليل الانحدار وجود أثر إيجابي لمتغير تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية، رغم التقلبات الكبيرة في قيم كل منها والتي تعكس ضعف وعدم الاستقرار في سياسات ترقية الصادرات غير النفطية المتخذة من طرف الحكومات التي تعاقبت على الدولة.

**ثالثا: دراسة قارح و شربي (2020) تحت عنوان " وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية \_ عرض تجربة الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) \_" عبارة عن مقال في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR) (المجلد 16، العدد 01)، هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تغطية الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات للمخاطر التي تواجه المصدرين الجزائريين أثناء قيامهم بعملياتهم التصديرية، ومن خلال تأمين قروض التصدير الذي تقدمه الشركة في شكل مجموعة من المنتجات والخدمات من أجل تحسين أداء المصدرين وتعزيز تنافسيتهم في السوق الدولية للمساهمة في ترقية الصادرات والوصول إلى التنوع الاقتصادي للخروج من هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد.**

توصل الباحث إلى جملة من النتائج تكمن فيما يلي:

- تقدم الشركة الوطنية لتأمين وضمان الصادرات مجموعة من المنتجات والخدمات تحاول من خلالها استهداف جميع أنواع المتعاملين في التجارة الخارجية والمحلية بنسبة تغطية تقدر بـ 80% بالنسبة للمخاطر التجارية و 90% بالنسبة للمخاطر السياسية وبأجال تعويض أقصاها 6 أشهر.
- نشاط الشركة في تأمين قروض التصدير ضعيف حيث يقدر متوسط رقم أعمال الشركة المحقق من تأمين قروض التصدير بـ 13% من متوسط رقم الأعمال الإجمالي، في حين يقدر متوسط رقم الأعمال المحقق من تأمين القروض المحلية بـ 79% من متوسط رقم الأعمال الإجمالي.
- وجود ضعف كبير في نسبة حجم المخاطر السياسية المؤمنة من طرف الشركة، هذا راجع إلى الضعف في الصادرات الجزائرية غير النفطية التي توجه نحو الأسواق ذات درجة مخاطرة منخفضة وملاءة مالية كبيرة قد تسمح للمصدرين بالاستغناء عن تأمين قروض التصدير وهو ما يمكن أن يفسر ضعف نشاط المؤسسة في تأمين قروض التصدير.

**رابعا: دراسة بلفتي ومسكين (2021) والتي عنوانها "مدى فعالية قروض الصادرات في حماية المصدرين من المخاطر في ظل تفشي جائحة كوفيد-19" عبارة عن مقال مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال (المجلد 07، العدد 02)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع تطبيق تأمين قروض الصادرات، ومدى فعاليته في تغطية المخاطر التجارية وغير التجارية والتطرق إلى آفاقه في ظل تفشي أزمة كوفيد-19.**

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود تباين في استخدام تأمين قروض الصادرات بين الدول.
- زيادة التوجه نحو تأمين قروض التصدير قصير المدى على حساب تأمين قروض التصدير طويل المدى سواء على المستوى العربي أو العالمي.
- عدم قدرة هيئات تأمين قروض الصادرات على احتواء أزمة كوفيد في حالة استمرارها على المدى الطويل.

**خامسا: دراسة هبال (2021)** بعنوان "أهمية صناعة ضمان ائتمان الصادرات في الوطن العربي-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات -" وهي عبارة عن مقال في مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة لجامعة المسيلة (المجلد 06، العدد 02)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تأمين تمويل التجارة الخارجية للدول العربية الأعضاء فيها، من خلال تحليل عمليات التأمين الخاصة بالمؤسسة في الفترة ما بين 2015 و2019 .

توصلت إلى النتائج التالية:

- سعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إلى زيادة حجم صادرات الدول العربية.
- وفرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الحماية اللازمة لقروض التصدير من جميع الأخطار خاصة التجارية والسياسية.
- تقدم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مجموعة من الخدمات أهمها تأمين ائتمان الصادرات والمؤسسات المالية وكذا إعادة التأمين.

**المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.**

**أولا: دراسة Paul Rienstra-Munnicha و CalumG.Turvey (2002)** التي عنوانها "العلاقة بين الصادرات ومخاطر الائتمان وضمانات الائتمان" وهي رسالة جامعية من قسم الاقتصاد الزراعي والأعمال، جامعة جيلف، اونتاريو، حيث هدفت الدراسة إلى توفير فهم لكيفية تأثير الجدارة الائتمانية التصديرية لبلد مستورد على مبيعات تصدير المنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات المصنعة، وكيف

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

يمكن لضمانات أو تأمين ائتمانات التصدير أن تخفف من مخاطر عدم السداد. بالإضافة إلى دراسة كيف يؤثر احتمال التخلف عن السداد على الصادرات نظرا للسعر.

أفضت هذه الدراسة إلى أنه هنالك بالفعل علاقة بين الصادرات والجدارة الائتمانية، ومن أجل التوصل إلى هذه النتيجة قام الباحث بفحص بيانات التصدير الإضافية من كندا وأستراليا والولايات المتحدة بشكل تجريبي.

**ثانيا: دراسة Erdal Yalcin&Inga Heiland (2014)** بعنوان "مخاطر سوق التصدير ودور ضمانات الائتمان العامة"، والتي هي عبارة عن ورقة مشاركة في المؤتمر السنوي لجمعية السياسات الاجتماعية 2014، حيث هدفت إلى تحليل تأثير ضمانات ائتمان الصادرات العامة على صادرات الشركات، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المصادر المحددة لقيود التمويل التي يمكن تخفيفها باستخدام السياسات، اعتمد الباحث في دراسته على بيانات المسح الشهرية على مستوى الشركات بالإضافة إلى البيانات الرسمية على مستوى المعاملات المتعلقة بالصادرات المغطاة للشركات الألمانية.

وقد توصل للنتائج التالية:

- ان الشركات التي لديها موارد قليلة من السيولة تستفيد أكثر.
- الضمانات العامة مهمة بشكل خاص بالنسبة للعقود التي تنطوي على قيم كبيرة معرضة للخطر.
- قدمت الدراسة فهم أفضل للتفاعل بين ضمانات ائتمان التصدير وعيوب الأسواق المالية، وهو أمر بالغ الأهمية لتصميم سياسات فعالة.

**ثالثا: دراسة Andreas Klasen (2014)** تحت عنوان "ضمان ائتمان التصدير والطلب على التأمين" وهي عبارة عن مقال في منتدى معهد ليبينيز للأبحاث الاقتصادية في جامعة ميونخ (المجلد 15، الإصدار 03)، هدفت الدراسة إلى اكتشاف العوامل المهمة في شراء ضمانات ائتمان التصدير، بالإضافة إلى دراسة عوامل مثل النفور من المخاطرة، ووجود تكاليف الإفلاس، احتياجات التمويل والمخاطر المتعلقة بالمشتريين الأجانب والبلدان، اعتمدت من أجل التوصل إلى نتائجها على أسلوب المسح والتحليل، بحيث قدمت أدلة تجريبية من ألمانيا لاختبار عوامل الاقتصاد الجزئي بناء على النظرية الحالية.

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- وجود أدلة على أنه هنالك خمسة عوامل مرتبط بالشركات تؤثر بشكل كبير على الطلب على ضمانات ائتمان الصادرات الحكومية.

- كما وتشير نتائج التقدير التجريبي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد إلى أن تأمين ائتمان الصادرات يحظى بتقدير المصدرين الألمان في الصناعة التحويلية.
- إن التأمين يعتبر عنصرا هاما في السلوك الذي يتجنب المخاطر وفي تحويل تكاليف الإفلاس المحتملة، إضافة إلى ذلك، هناك مؤشرات على أنها مصدر خدمات حقيقية وتخفف العبء الضريبي.
- إن طلب شراء تأمين ائتمان الصادرات مهم بالنسبة لمعاملات التمويل والمخاطر المتعلقة بالمشتريين الأجانب في البلدان المحفوفة بالمخاطر.

### المطلب الثالث: القيمة المضافة.

لقد تناولت كل من الدراسات السابقة ماهية ضمان ائتمان الصادرات والدور الذي يلعبه والمؤسسات المختصة في هذا المجال وهو أيضا ما تطرقت له دراستنا الحالية، لكن ركزت كل دراسة على جانب مختلف من جوانب الموضوع وعالجته بطريقة مختلفة.

فعلى سبيل الذكر، ناقشت دراسة "قدي" و"وصاف" برامج ضمان ائتمان الصادرات والدور الذي تلعبه في ترقية وتنويع الصادرات الوطنية خارج إطار الصادرات التقليدية في الدول النامية وخاصة الجزائر، أما دراستي "قارح" و"شرقي" و"قارح" و"شربي"، فقد تناولت الدور الذي تلعبه الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) و دور تأمين قروض التصدير التي تقدمها المؤسسة في ترقية الصادرات خارج إطار المحروقات. كما وقد تناولت دراسة "هبال" هي الأخرى إبراز دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تأمين وتمويل التجارة الخارجية للدول العربية الأعضاء، في حين تناولت دراسة "بلفتح" و"مسكين" واقع تطبيق تأمين قروض الصادرات، ومدى تغطيته للمخاطر التجارية وغير التجارية.

أما فيما يخص الدراسات باللغة الأجنبية فقد أتت بفكر مختلف قليلا عن دراستنا الحالية والدراسات السابقة باللغة العربية، حيث تناولت مواضيع مثل الجدارة الائتمانية للبلد المستورد وكيف يمكن ل ضمانات ائتمان الصادرات أن تخفف من مخاطر عدم السداد، هذا كما وقد تناولت تحليل تأثير ضمانات ائتمان الصادرات العامة على صادرات الشركات، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المصادر المحددة لقيود التمويل التي يمكن تخفيفها باستخدام السياسات، إضافة إلى العوامل المهمة في شراء ضمانات ائتمان التصدير، بالإضافة إلى ادراة عوامل النفور من المخاطرة، ووجود تكاليف الإفلاس، احتياجات التمويل والمخاطر المتعلقة بالمشتريين الأجانب.

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

حيث ناقشت دراستنا الدور الذي تلعبه مؤسسات ائتمان الصادرات بالنسبة للمؤسسات المصدرة، ومن أجل تحقيق فهم أعمق لدورها قمنا بدراسة مقارنة بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. مع ذكر المنتجات والخدمات المقدمة من قبل كل مؤسسة كما وقد قمنا بتحليل أداء المؤسستين والمقارنة بينها.

وبالنسبة للفروقات بين الدراسات السابقة ودراستنا، تميزت دراستنا بتحليل الأسواق الدولية لضمان ائتمان الصادرات والمقارنة بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

في حين تشابهت دراستنا مع الدراسات السابقة المذكورة من جانب التعريف بضمان ائتمان الصادرات ومدى أهميته بالنسبة للمؤسسات المصدرة.

### خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل نكون قد تطرقنا إلى الجانب النظري من تأمين ضمان ائتمان الصادرات، وكيف تطور هذا الفكر منذ ظهوره في بداية القرن الثامن عشر، باعتباره أداة تأمينية تسمح للمؤسسات ذات النشاط الدولي بتأمين عملياتها عن طريق تغطية مخاطر عدم السداد وتوفير التمويل اللازم من أجل التوغل في الأسواق الدولية، كل هذا مقابل تسديد أقساط لمؤسسات ضمان ائتمان الصادرات، كما تطرقنا أيضا في

## الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لضمان ائتمان الصادرات والمخاطر التجارية والغير تجارية

---

هاذ الفصل إلى أهمية تأمين ضمان ائتمان الصادرات والدور الكبير الذي يلعبه في تنمية التجارة الدولية، بالإضافة إلى توسيع دائرة صادرات الدول على حساب دائرة الاستيراد، قمنا أيضا بتسليط الضوء على دور تأمين ضمان التصدير في تغطية المخاطر المتعلقة بالتجارة الدولية والتعويضات التي تقدمها المؤسسات التأمينية في حال تعرض عملائها لأحد هذه الأخطار، سواء تجارية كانت أو أخطار سياسية.

## الفصل الثاني:

أهمية ضمان انتمان الصادرات في مؤسستي  
ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين  
الاستثمار و ضمان انتمان الصادرات

## تمهيد:

إن طبيعة الأسواق الدولية الغير مستقرة وغير القابلة للتوقع والمحفوفة بالمخاطر، تحتم على المؤسسات المصدرة التوجه إلى شركات ضمان ائتمان الصادرات باعتبارها الضامن الوحيد لنجاح عملياتها، وهذا من خلال توفير التغطية ضد المخاطر المتعلقة بالتجارة الدولية، والتعويض عن الخسائر المغطاة التي تصيب المصدرين.

ومن أجل تقديم فهم أعمق لأهمية خدمات تأمين ائتمان الصادرات، قمنا بدراسة مقارنة لدور كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تغطية المخاطر المتعلقة بالتجارة الدولية والتعويضات التي تقدمها.

## المبحث الأول: تقديم المؤسسات محل الدراسة.

تناول المبحث تقديم للمؤسستين محل الدراسة، بالإضافة إلى المنتجات والخدمات التي تقدمها كل مؤسسة.

### المطلب الأول: تقديم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ائتمان الصادرات.

مؤسسة ضمان هي مؤسسة عربية تنشط في مجال الاستثمار وائتمان الصادرات، تأسست عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، مقرها دولة الكويت. تحصلت المؤسسة على تصنيف ائتماني مرتفع من قبل ستاندرز أند بورز العالمية منذ العام 2008، حيث تبلغ قيمة الصادرات والاستثمارات المؤمن عليها 26 دولار أمريكي، كما أنها تعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم. (dhaman, 2024)

### الفرع الأول: نشأة المؤسسة

تأسست المؤسسة بناء على توصية ضمن توصيات مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية المنعقد بالكويت في مارس 1966 بحيث نصت على "دراسة إمكانية إنشاء مؤسسة عربية جماعية لضمان رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية". (dhaman, 2024)

وقد تولى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بالاشتراك مع وزارة الخارجية الكويتية مهمة متابعة تنفيذ هذه التوصية، فعقد الاجتماع الاول لخبراء التمويل العرب في الكويت خلال الفترة 6-9 نوفمبر 1967 للنظر في الموضوع على أساس بحث مبدئي تقدم به الصندوق الكويتي. وقد انتهت مناقشات ذلك الاجتماع

## الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

بتكليف الصندوق بمتابعة دراسة الموضوع والعمل على إعداد الوثائق الأساسية اللازمة لإبرام اتفاقية جماعية في هذا الشأن. (dhaman، 2024)

وقد أوصى الاجتماع بإدخال عدد من التعديلات على المشروع وبعرض صيغة الاتفاقية على لجنة من كبار رجال القانون العرب، كما فوض الصندوق الكويتي في متابعة الخطوات الكفيلة بتأسيس المؤسسة المذكورة ومباشرة أعمالها وكلف بوضع مذكرة تفسيرية تشرح المبادئ العامة التي يقوم عليها المشروع لتوزع مع نص الاتفاقية. وقد قام الصندوق الكويتي بإنجاز الصياغة النهائية لمشروع الاتفاقية على ضوء التعديلات المقترحة ثم عرضها على مختلف الحكومات العربية في صيف 1970 ولم يمض عام حتى كان المشروع قد حظي بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 29 أغسطس 1970، والمجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية بتاريخ 16 ديسمبر 1970 ثم عرضت الاتفاقية للتوقيع عليها لدى وزارة الخارجية بدولة الكويت اعتباراً من مايو 1971 وأعلن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من أبريل 1974 وهو التاريخ الذي اكتمل فيه التصديق عليها من جانب اثني عشر قطراً عربياً تسهم في 70% من رأس مال المؤسسة. (dhaman، 2024)

### الفرع الثاني: أهداف المؤسسة.

تتجلى أهداف مؤسسة "ضمان" في النقاط التالية: (dhaman، 2024)

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب.
- تعزيز ودعم الصادرات العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمصدرين العرب.
- دعم التجارة العربية المحلية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية للمبيعات المحلية.
- دعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمؤسسات المالية والموردين غير العرب عند تمويل أو توريد المدخلات الأساسية، البضائع الرأس مالية، السلع والخدمات التنموية للدول العربية.

## الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين

### الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

- إعداد البحوث والدراسات المتخصصة والمتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية والقيام بتقديم الدعم التقني لوكالات ترويج الاستثمار في الدول العربية، وتعزيز التعاون والتكامل مع المنظمات العربية والدولية النشطة في مجال تشجيع الاستثمار.

### الفرع الثالث: الهيكل الإداري للمؤسسة

يتكون مجلس إدارة المؤسسة من تسعة أعضاء غير متفرغين يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات من قبل مجلس المساهمين، وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً لمدة ثلاث سنوات ويكون غير متفرغ. ينعقد مجلس الإدارة كل 4 أشهر في مقر المؤسسة. (dhaman، 2024)

المدير العام هو الممثل القانوني للمؤسسة وهو الذي يتولى ادارتها بإشراف مجلس الإدارة.

وللمدير العام صلاحية إبرام عقود التأمين وتوظيف أموال المؤسسة وإعداد الموازنة التقديرية والحسابات الختامية وإعداد برامج وخطط العمليات والتطوير وبرامج بحوث المؤسسة. (dhaman، 2024)

الشكل(2-1): مخطط مجلس إدارة مؤسسة "ضمان":

## الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين

### الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

|   |
|---|
| الدكتور نايف بن عبد الرحمن الشمري (رئيساً).   |
| السفير جمال عبد الله فراج غانم (عضواً).       |
| الدكتور محمد مسعود الدروقي (عضواً).           |
| الأستاذة مريم محمد الأميري (عضواً).           |
| الأستاذ محسن صالح علي محمد الباهي (عضواً).    |
| الأستاذ محمد عبد الصمد الحمراوي (عضواً).      |
| الأستاذ نورالدين ولد حمران (عضواً).           |
| الدكتور طارق محمد الشعراوي (عضواً).           |
| الأستاذ زاهر بن مرهون بن محمد العبري (عضواً). |

المصدر: [www.dhama.org](http://www.dhama.org)

### المطلب الثاني: تقديم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

المؤسسة الإسلامية لتأمين وائتمان الصادرات هي مؤسسة متعددة الاطراف عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. تعمل على تيسير التجارة والاستثمار بين الدول الاعضاء والعالم من خلال أدوات لتخفيف المخاطر المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تأسست في الأول من أغسطس 1994 في جدة - المملكة العربية السعودية كمؤسسة دولية ذات شخصية قانونية كاملة. برأس مال 400 مليون

## الفصل الثاني: أهمية ضمان الائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

دينار إسلامي أي ما يعادل 576 مليون دولار أمريكي، وهي حاصلة على تصنيف Aa3 من وكالة "موديز" مع نظرة مستقبلية مستقرة. (ICIEC, 2024)

### الفرع الأول: نشأة المؤسسة.

نبعت فكرة إنشاء كيان لتوفير تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للدول الإسلامية من اتفاقية ترويج وحماية وضمان الاستثمار بين الدول الأعضاء في منطقة الإسلامي (اتفاقية الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي). (ICIEC, 2024)

حيث تنص المادة 15 من اتفاقية الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي للبنك الإسلامي للتنمية، على إنشاء مؤسسة إسلامية لضمان الاستثمارات تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، لتقوم بتوفير منتجات للتأمين على الاستثمارات وائتمان الصادرات. (ICIEC, 2024)

وعقب اتفاقية الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي، فقد قام مجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في اجتماعه السنوي السادس عشر المنعقد بطرابلس ليبيا في شهر شعبان 1412هـ (فبراير 1992)، باعتماد اتفاقية تأسيس المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والاعلان عن إنشائها. (ICIEC, 2024)

وقد كان الطموح الدافع لاتفاقية الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي ككل وإنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات هو تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في منطقة التعاون الإسلامي على أساس الشريعة الإسلامية. (ICIEC, 2024)

### الفرع الثاني: أهداف المؤسسة.

يتمثل هدف المؤسسة الرئيسي بأن تصبح رائدة باعتبارها أداة التمكين المفضلة للتجارة والاستثمار بهدف تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء. (ICIEC, 2024)

بالإضافة إلى تعزيز المعاملات التجارية في دولها الأعضاء وتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول بهدف المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء. وتحقق المؤسسة هذه الأهداف من خلال توفير حلول الائتمان والتخفيف من المخاطر السياسية، وتوفير حلول التأمين وإعادة التأمين التي تعزز الائتمان بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. (ICIEC, 2024)

### الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

## الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من أربع مستويات وهي كالتالي: (ICIEC, 2024)

1/ مجلس المحافظين: ويتكون من وزراء يمثلون الدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وجميع السلطات الخاصة بالمؤسسة منوطة بمجلس المحافظين. ومع ذلك، يمكن لمجلس المحافظين تفويض بعض صلاحياته إلى مجلس مديري المؤسسة.

2/ مجلس المديرين: وهو نفسه مجلس المديرين التنفيذيين الخاص بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وهو المسؤول عن التوجيه العام لعمليات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

3/ رئيس مجلس المديرين: رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية هو رئيس مجلس المديرين بحكم منصبه.

4/ رئيس التنفيذي: وفقا لمواد الاتفاقية والقواعد واللوائح المعتمدة من مجلس المديرين وتحت الإشراف العام لرئيس مجلس المديرين، يكون للرئيس التنفيذي للمؤسسة كامل السلطات التنفيذية لإدارة شؤون المؤسسة.

الشكل (2-2): هيكل حكومة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين  
الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات



المصدر: [iciec.isdb.org](http://iciec.isdb.org)

المطلب الثالث: خدمات ومنتجات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

## الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

### الفرع الأول: خدمات ومنتجات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ائتمان الصادرات

تقدم مؤسسة "ضمان" العديد من الخدمات والمنتجات التي من شأنها توفير حلول تتناسب مع أعمال عملائها، وهي كالتالي: (dhaman، 2024)

1/ تأمين الاستثمار: بحيث تدير المؤسسة النظام العربي لتأمين الاستثمار الذي صمم لدعم المستثمرين العرب والاجانب على تنفيذ استثماراتهم في مختلف الدول العربية وفي مختلف القطاعات. ويتم ذلك بتوفير التأمين لرؤوس أموالهم وعائدات استثماراتهم وتعويضهم تعويضا مناسباً عن المخاطر السياسية التي قد تتعرض لها تلك الاستثمارات وعوائدها. (dhaman، 2024)

وتتمثل عقود تأمين الاستثمار في: (dhaman، 2024)

- عقد تأمين الاستثمار المباشر: يوفر هذا العقد الحماية للمستثمرين والممولين والمقاولين من المخاطر السياسية للدول العربية المضيفة للمشاريع الاستثمارية وأعمال المقاوله عبر الحدود.
- عقد تأمين عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية: يوفر الحماية من عدم وفاء جهة سيادية أو شبه سيادية عربية بالمبالغ المستحقة عليها.
- عقد تأمين قرض الاستثمار: يوفر الحماية للمساهمين أو المؤسسات المالية التي تقدم قروضا تمويلية لمشاريع استثمارية وانمائية في الدول العربية ضد المخاطر السياسية.
- عقد تأمين المعدات والمقاولات: يوفر الحماية ضد المخاطر السياسية للمعدات التي يدخلها المقاولون إلى الدول العربية التي يجري فيها تنفيذ المشروع.

2/ إعادة تأمين مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية: حيث توفر قدرات اكتبانية أعلى لهيئات ائتمان الصادرات أو شركات التأمين من القطاعين الخاص والعام في مجال تأمين مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية.

3/ وسطاء تأمين مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية: تلعب شبكة وسطاء التأمين المعتمدين لدى "ضمان" دورا محوريا في توسعها دوليا. وتضم هذه الشبكة وسطاء تأمين من ذوي الخبرة العالمية ومن المتخصصين في مجال تأمين مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية، حيث توفر حلول تأمينية متنوعة لتأمين مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية المرتبطة بعمليات التجارة الدولية والاستثمار عبر الحدود في الدول العربية.

## الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين

### الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

4/ تأمين ائتمان الصادرات: يغطي التأمين مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية التي تؤدي إلى عدم وفاء المستورد الاجنبي أو الجهة الملتزمة بالسداد بما استحق عليها تجاه المصدر المؤمن له. يمكن كذلك تأمين ائتمان المبيعات في السوق المحلية وذلك في اطار خدمة تكميلية لتأمين ائتمان الصادرات وتغطي في هذه الحالة مخاطر الائتمان فقط.

تدفع "ضمان" تعويضاً مناسباً للمصدر المؤمن له في حالة تحقق أحد المخاطر المؤمن عليها.

وتتمثل عقود تأمين ائتمان الصادرات فيما يلي: (dhaman، 2024)

- عقد تأمين خطاب اعتماد غير معزز: يوفر الحماية للمصدر من مخاطر عدم سداد بنك مصدر لخطاب اعتماد غير معزز.
- عقد تأمين ائتمان صادرات شامل: يوفر الحماية للشركات المصدرة من مخاطر عدم سداد مستحقاتها من قبل المستوردين والمشتريين المحليين والجهات الضامنة للسداد نتيجة لتحقق مخاطر الائتمان أو المخاطر السياسية.
- عقد تأمين ائتمان صادرات محدد: يوفر الحماية للمصدر من مخاطر عدم سداد مستورد محدد لعملية تصدير محددة.

5/ تأمين المؤسسات المالية: توفر "ضمان" للمؤسسات المالية العربية والاجنبية حزمة شاملة من الخدمات التأمينية في مجالي تمويل الاستثمار وتمويل التجارة في الدول العربية. وتمكن مختلف المنتجات التأمينية المخصصة للمؤسسات المالية من تغطية الخسائر الناجمة عن عدم وفاء الجهات الملتزمة بالسداد من القطاعين الخاص والعام نتيجة لتحقق مخاطر الائتمان أو لتحقق المخاطر السياسية في احدى الدول العربية.

ويكون هذا عبر العقود التالية: (dhaman، 2024)

- عقد تأمين التخصيم: يعمل على حماية المؤسسات المالية التي تمول المشاريع في الدول العربية أو تمول صادرات وواردات الدول العربية من مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية.
- عقد تأمين تمويل التجارة: يوفر الحماية للبنوك من مخاطر رفض أو عجز الجهة الملتزمة بالسداد عن الوفاء بالتزاماتها في اطار عدد من أدوات التمويل التجاري.

## الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

- عقد تأمين الايجار: يوفر الحماية لشركات الايجار من مخاطر عدم سداد بدلات الايجار إضافة إلى المخاطر التي يمكن أن تلحق بالأصول المؤجرة.

### الفرع الثاني: خدمات ومنتجات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

توفر المؤسسة جملة من الخدمات والمنتجات المتنوعة لمتعاملها، وهي كالاتي: (ICIEC, 2024)

1/ تأمين الائتمان للبنوك والمؤسسات المالية: يكون عن طريق تأمين خطابات الاعتماد و تأمين ائتمان المشتري. يغطي هذا التأمين مخاطر إعسار المدين وإخفاقه في الدفع في تاريخ الاستحقاق أو امتناعه عن الدفع، ومخاطر عدم قابلية العملة للتحويل وفرض قيود على تحويل العملة من قبل دولة المدين، إضافة إلى مخاطر نزع الملكية أو المصادرة أو تدخل الحكومة بصورة سلبية في أعمال المدين، والحروب والاضطرابات المدنية في دولة المدين، حيث تصل مدة التغطية حتى 7 سنوات.

2/ تأمين الائتمان للشركات: وهو تأمين المورد، بحيث يمنح للموردين التغطية ضد مخاطر المتعلقة بالمشتري مثل إعساره أو عجزه أو امتناعه عن الدفع، أو رفضه لقبول البضائع بعد شحنها، أو فسخه للعقد بشكل تعسفي.

بالإضافة للتغطية ضد المخاطر السياسية، مثل القيود المفروضة على تحويل العملات الأجنبية في بلد المشتري، و نزع حكومة المشتري للملكية. وأيضا التغطية ضد الحروب أو الاضطرابات المدنية في دولة المشتري. وتصل مدة التغطية هنا حتى 7 سنوات.

3/ تأمين الاستثمار للشركات: وهو تأمين المخاطر السياسية للاستثمار في رؤوس الاموال والمشاريع، يقوم بتغطية مخاطر عدم قابلية تبادل العملة والقيود المفروضة على التحويل، ومخاطر نزع الملكية والحروب أو الاضطرابات المدنية، بالإضافة إلى مخاطر الإخلال بالعقد.

**المبحث الثاني: دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تغطية المخاطر للمؤسسات المصدرة.**

## الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

تناول هذا المبحث أداء وأرقام كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

### المطلب الأول: أداء مؤسسة ضمان في سنة (2020-2021-2022).

الجدول (1): عمليات مؤسسة ضمان في السنوات 2020-2021-2022 بالمليون دولار.

| المؤشرات.              | 2022   | 2021   | 2020   |
|------------------------|--------|--------|--------|
| تأمين ائتمان الصادرات. | 2812.3 | 1949.5 | 1296.5 |
| ضمان الاستثمار.        | 162.5  | 120.6  | 120.6  |
| الاجمالي.              | 2974.8 | 2070.2 | 1417.2 |

المصدر: [www.dhaman.org](http://www.dhaman.org)

### أولاً: أداء المؤسسة في سنة 2020

نتيجة للتراجع الكبير في حجم التجارة العالمية بمعدل بلغ 23% فقد انخفضت عمليات المؤسسة بنفس النسبة خلال العام 2020، من 1834 مليون دولار عام 2019، إلى 1417 مليون دولار خلال عام 2020. (dhaman، 2021، صفحة 36)

وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة للانخفاض الذي شهدته عمليات ضمان ائتمان الصادرات بقيمة 426.5 مليون دولار وبنسبة 25% إلى 1296.5 مليون دولار. مقابل زيادة حجم عمليات ضمان الاستثمار بقيمة 9.7 مليون دولار أي بنسبة 9% عن عام 2019. (dhaman، 2021، صفحة 36)

توزعت عمليات المؤسسة خلال العام 2020 ما بين 91% لعمليات ضمان ائتمان الصادرات بقيمة 1296.5 مليون دولار، و9% لعمليات ضمان الاستثمار بقيمة 120.6 مليون دولار، وبنهاية العام 2020 بلغ الحجم التراكمي لعمليات المؤسسة منذ بدايتها في عام 1974 ما يزيد على 20.9 مليار دولار. (dhaman، 2021، صفحة 36)

### ثانياً: أداء المؤسسة في سنة 2021

ساهم النمو الاقتصادي وعودة حركة التجارة في العالم والمنطقة العربية في ارتفاع قيمة عمليات المؤسسة بنحو 46.1% خلال العام 2021، لتصل إلى 2070.2 مليون دولار، محصلة للنمو الذي شهدته عمليات

## الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

ضمان ائتمان الصادرات، بمعدل 50.4% لتصل الى 1949.5 مليون دولار مقابل استقرار حجم عمليات ضمان الاستثمار عند 120.6 مليون دولار خلال عامي 2020 و 2021. (dhaman، 2022، صفحة 36)

توزعت عمليات المؤسسة خلال عام 2021 ما بين 94% لعمليات ضمان ائتمان الصادرات و6% لعمليات ضمان الاستثمار. (dhaman، 2022، صفحة 36)

### ثالثاً: أداء المؤسسة في سنة 2022

إن النمو الاقتصادي وانتعاش التجارة العالمية والعربية خلال العام 2022، قد ساهم في ارتفاع قيمة عمليات المؤسسة بنحو 43.7% خلال عام 2022، لتصل إلى نحو 3 مليارات دولار، كمحصلة لنمو عمليات تأمين ائتمان الصادرات، بمعدل 44.3% لتبلغ نحو 2.8 مليار دولار، بجانب نمو حجم عمليات ضمان الاستثمار بمعدل 34.7% لتبلغ نح 162.5 مليون دولار خلال عام 2022. (dhaman، 2023، صفحة 40)

توزعت عمليات المؤسسة خلال عام 2022 ما بين 94.5% لعمليات ضمان ائتمان الصادرات و 5.5% لعمليات ضمان الاستثمار. (dhaman، 2023، صفحة 40)

المطلب الثاني: أداء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خلال السنوات (2020-2021)

### أولاً: أداء المؤسسة في سنة 2020

1/ الاعمال المؤمن عليها: قامت المؤسسة خلال العام 2020 بالتأمين على اعمال بقيمة اجمالية تبلغ 9.9 مليار دولار أمريكي، ويمثل هذا الرقم انخفاضاً بالغاً بنسبة 9% مقارنة بقيمة الاعمال المؤمن عليها لعام 2019. يعود السبب في هذا الانخفاض إلى التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19 على التجارة العالمية وتدفق الاستثمارات، خاصة في البلدان الاعضاء في المؤسسة. (ICIES، 2020، صفحة 58)

من حيث ساعات العمل الفردية، فقد بلغ مجموع الاعمال المؤمن عليها في عمليات التأمين قصيرة الأجل 6.75 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مما يمثل انخفاضاً قدره 3% مقارنة بعام 2019. بينما شهدت الاعمال المؤمن عليها تحت فئة عمليات التأمين متوسطة الأجل انخفاضاً من 1.4 مليار دولار في عام 2019 إلى 1.1 مليار دولار في 2020 انخفاض قدره 21%. وأخيراً، انخفض حجم الاعمال المؤمن عليها

## الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

في قطاع التأمين على الاستثمار بنسبة 20% إذ انخفض من 2.5 مليار دولار إلى 2.0 مليار دولار. (ICIES، 2020، صفحة 58)

2/ التزامات التأمين الجديدة: بلغت اجمالي الالتزامات الجديدة (موافقات التأمين الجديدة) 3.93 مليار دولار في العام 2020 مقارنة بمبلغ 4.77 مليار دولار في عام 2019. وعلى الرغم من أن ذلك يعد تراجعاً حاداً من عام إلى عام آخر بما يمثل انخفاضاً بنسبة 18%. فمن المهم ملاحظة أن هذا التراجع يتماشى مع التوقعات نظراً للبيئة الصعبة للتجارة والاستثمار في ضوء جائحة كوفيد-19. توزع إجمالي التزامات التأمين الجديدة بين خطوط الأعمال الثلاثة، حيث جاءت العمليات قصيرة الأجل بنسبة 69% والعمليات متوسطة الأجل بنسبة 2% وتأمين الاستثمار الأجنبي بنسبة 29%. (ICIES، 2020، صفحة 59)

3/ المطالبات والاستردادات:

المطالبات المدفوعة: بلغ اجمالي المطالبات المدفوعة خلال العام 6.2 مليون دولار أمريكي بلغت منها الحصة الصافية للمؤسسة 3.6 مليون دولار، ويعد هذا إنجازاً كبيراً بالنظر إلى الصعوبات التي شكلتها جائحة كوفيد-19 للمصدرين والمستوردين والمستثمرين على حد سواء. (ICIES، 2020، صفحة 63)

الاستردادات: بلغة جملة استردادات المطالبات خلال عام 2020 مبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي بلغت منها حصة المؤسسة الصافية 0.7 مليون دولار أمريكي. (ICIES، 2020، صفحة 63)

### ثانياً: أداء المؤسسة في سنة 2021

1/ الاعمال المؤمن عليها: بلغ اجمالي الاعمال المؤمن عليها ( الاستخدام الفعلي للالتزامات التأمين) من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خلال عام 2021 ما مجموعه 9.79 مليار دولار أمريكي مقارنة ب 9.86 مليار دولار في العام السابق، ما شكل انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1% ومع ذلك فقد حققت المؤسسة 117% من الهدف لتأمين الاعمال التجارية هذا العام، والتي أسهمت فيها بشكل رئيسي الأعمال التجارية قصيرة الأجل المؤمن عليها. (ICIES، 2021، صفحة 74)

فيما يتعلق بخطوط الأعمال الثلاثة، ارتفعت عمليات التأمين قصيرة الأجل بنسبة 10% من 6.75 مليار دولار إلى 7.45 مليار دولار. في حين انخفض حجم العمليات متوسطة الأجل وعمليات التأمين على الاستثمار الاجنبي المؤمن عليها مجتمعين إلى 25% وذلك من 3.11 مليار دولار في عام 2020 ليبلغ 2.35 مليار دولار في عام 2021، وحقق خط عمليات التأمين قصيرة الأجل 139% من المستهدف لعام

## الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

2021، في حين تمكنت خطوط عمليات التأمين متوسطة الأجل والتأمين على الاستثمار الأجنبي من تحقيق 78% من أهدافها لهذه الفترة. (ICIES، 2021، صفحة 74)

2/ الالتزامات الجديدة: بلغت الالتزامات الجديدة خلال العام في 2021 ما قيمته 3.08 مليار دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 3.98 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة من العام الماضي، مسجلتا انخفاض بنسبة 23%، وفيما يتعلق بخطوط الاعمال الثلاثة، انخفضت الالتزامات الجديدة في الاعمال قصيرة الأجل في عام 2021 مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 1.94 مليار دولار، كما وقد بلغت الالتزامات الجديدة في الاعمال متوسطة الأجل إلى 80 مليون دولار، أما الاستثمار الاجنبي فبلغ 1.05 مليار دولار. (ICIES، 2021، صفحة 75)

3/ المطالبات والاسترداد:

المطالبات المدفوعة: احتفظت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بسجل مطالبات صفرية في إطار أعمالها المكتبية مباشرة في عام 2021. ومع ذلك، دفعت المؤسسة مطالبة إجمالية قدرها 3.86 مليون دولار (صافي 2.1 مليون دولار أمريكي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) بموجب ترتيبات إعادة التأمين الداخلية والخارجية (مقابل 1.15 ملين دولار وإعادة التأمين الداخلي 2.71 مليون دولار). (ICIES، 2021، صفحة 79)

عمليات الاسترداد: استردت المؤسسة مبلغاً إجمالياً قدره 5.98 مليون دولار، يتألف من 5.53 مليون دولار في إطار الاعمال المباشرة (صافي 5.50 مليون دولار من المؤسسة) و 0.46 مليون دولار (صافي 0.02 من المؤسسة) بموجب ترتيبات إعادة التأمين الخارجية. (ICIES، 2021، صفحة 79)

### ثالثاً: أداء المؤسسة في سنة 2022

1/ الاعمال المؤمن عليها: بلغ إجمال الاعمال المؤمن عليها من قبل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خلال عام 2022 مبلغ 11.6 مليار دولار وتحقيق هدف خطة العمل المعتمدة لعام 2022. (ICIES، 2022، صفحة 42)

## الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين

### الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

من حيث خطوط الأعمال الفردية، فقد بلغت الاعمال قصيرة الأجل المؤمن عليها 9.4 مليار دولار ، في حين بلغ نشاط التأمين على الاستثمار متوسط الأجل والأجنبي المشترك 2.21 مليار دولار، وقد حقق خط الأعمال قصير الأجل 146% من أهدافه للفترة المشمولة بالتقرير من حيث الأعمال المؤمن عليها، في حين حققت خطوط الأعمال المشتركة لتأمين الاستثمار المتوسط الأجل والأجنبي 84% من أهدافها للفترة نفسها. (ICIES، 2022، صفحة 42)

2/ الالتزامات الجديدة: بلغت الالتزامات الجديدة خلال عام 2022، 4.0 مليار دولار، مسجلة زيادة قدرها 28% مقارنة بالعام السابق. (ICIEC، 2024)، وفيما يتعلق بخطوط الأعمال الثلاثة، فقد بلغت الالتزامات الجديدة في الاعمال قصيرة الأجل 2.4 مليار دولار خلال العام 2022، وبلغت الالتزامات الجديدة في الاعمال متوسطة الأجل 532 مليون دولار و تأمين الاستثمار الأجنبي 1.1 مليار دولار خلال نفس الفترة. (ICIES، 2022، صفحة 43)

### 3/ المطالبات وعمليات الاسترداد:

المطالبات المدفوعة: دفعت المؤسسة مطالبة واحدة فقط في عام 2022 بلغت 140,589 دولار (صافي المؤسسة 14,059 دولار) بموجب عملها المكتتب عليها بشكل مباشر. إلا أن المؤسسة دفعت مبلغاً إجمالياً قدره 3.8 مليون دولار (صافي المؤسسة 2.4 مليون دولار) خلال العام 2022 بموجب ترتيبات تمرير التأمين وإعادة التأمين داخلياً. (ICIES، 2022، صفحة 45)

الاستردادات: في عام 2022، استردت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مبلغاً إجمالياً قدره 0.7 مليون دولار (صافي المؤسسة 0.2 مليون دولار). (ICIES، 2022، صفحة 45)

### المطلب الثالث: مقارنة أداء المؤسستين محل الدراسة

لقد تأثر أداء كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بشكل واضح خلال العام 2020، نتيجة للأثر الذي أحدثته جائحة كوفيد-19 على التجارة العالمية وتدفق الاستثمارات. فقد انخفضت قيمة الأعمال المؤمن عليها في كلا المؤسستين

## الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

بنسب متفاوتة إذ كان الانخفاض الأكبر من جانب مؤسسة "ضمان" والذي بلغ نسبة 23%، من 1834 مليون دولار في عام 2019 إلى 1417 مليون دولار خلال العام 2020.

أما فيما يخص المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، فقد بلغت قيمة الانخفاض 9%، من مبلغ 9.9 مليار دولار إلى 10.9 مليار دولار.

وبحلول العام 2021، ومع انحسار الجائحة وعودة حركة التجارة العالمية، شهدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ارتفاعاً في عمليات ضمان ائتمان الصادرات بنسبة 50.4% لتصل إلى 1949.5 مليون دولار، وهذا ما أدى إلى ارتفاع قيمة عملياتها بنسبة 46.1% حيث بلغت 2070.2 مليون دولار، في حين شهدت المؤسسة استقراراً في عمليات ضمان الاستثمار خلال العامين 2020 و2021 عند 120.6 مليون دولار.

بينما سجلت المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في المقابل انخفاضاً طفيفاً في قيمة الأعمال المؤمن عليها بنسبة 1%، إذ بلغت ما مجموعه 9.79 مليار دولار مقارنة بـ 9.86 مليار دولار في العام السابق، وعلى الرغم من الانخفاض المسجل، فقد حققت المؤسسة 117% من أهدافها لتأمين أعمال التجارة للعام 2021.

شهد العام 2022 ارتفاعاً في عمليات كلا المؤسستين، حيث سجلت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ارتفاعاً في قيمة عملياتها بنسبة 43.7% التي وصلت إلى 3 مليارات دولار.

وشهدت المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات هي الأخرى ارتفاعاً في الأعمال المؤمن عليها بنسبة 19% حيث بلغت 11.6 مليار دولار.

من خلال دراسة أعمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمقارنة بين أعمال المؤسستين خلال الفترة ما بين العامين 2020 و2022، لاحظنا ارتباطاً كبيراً بين رقم أعمال المؤسستين المحقق خلال هذه الفترة والعمليات التصديرية في المنطقة العربية، إذ مع الغلق الذي حصل خلال العام 2020 نتيجة اجتياح فيروس كوفيد-19 انخفضت العمليات التصديرية في المنطقة العربية والعالم بأسره، ما أدى بدوره لانخفاض أعمال المؤسستين محل الدراسة، ومع انحسار الأزمة وانتعاش حركة التجارة الدولية من جديد، شهدت أعمال المؤسستين انتعاشه هي الأخرى .

## الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن المؤسسات المصدرة لا يمكنها الاستغناء عن خدمات ائتمان الصادرات التي تمنحها إياها المؤسسات محل الدراسة.

### خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى التعريف بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، من خلال عرض النشأة والهيكل الإداري للمؤسستين محل الدراسة مع تسليط الضوء على المنتجات والخدمات المقدمة من طرف كل مؤسسة، أما

## الفصل الثاني: أهمية ضمان ائتمان الصادرات في مؤسستي ضمان العربية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات

---

فيما يخص المبحث الثاني فقد قمنا بتحليل أداء كل مؤسسة خلال الفترة الممتدة بين العام 2020 و2022،  
والمقارنة بين أداء كليهما وعرض النتائج المتوصل إليها .



# المخاطبة

في الختام يمكننا الجزم بأنه لا يمكن للمؤسسات التصديرية المضي قدما في أنشطتها دون اللجوء لمؤسسات ضمان ائتمان الصادرات، إذ تقدم لها هذه الأخيرة الخدمات التأمينية والتمويلية اللازمة للتوغل والمنافسة في الأسواق الدولية المنشودة.

ولضمان السير الحسن لعملية التصدير، تقوم مؤسسات ضمان ائتمان الصادرات بالتأمين ضد المخاطر التجارية والمخاطر غير التجارية، حيث تتعلق الأخطار التجارية بالمستورد سواء عجزه عن دفع مستحقاته أو رفضه للدفع أو استلام البضاعة بعد الشحن لأي سبب من الأسباب، أما المخاطر السياسية فتتعلق بالأوضاع والقرارات السياسية المفاجئة في الدول المستوردة، إضافة إلى جميع المخاطر الأخرى، وتقدم هذه المؤسسات لمتعاملها تعويضات قد تصل إلى 90% على الخسائر المؤمنة.

يجدر بنا الذكر أن المؤسسات المختصة في ضمان ائتمان الصادرات تعتمد في تقديم خدماتها على جملة من الوثائق والعقود، والتي توضح من خلالها التزامات كلا الطرفين.

ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة والمتمثلة في "فيما تمكن أهمية ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر للمؤسسات المصدرة في الدول العربية والإسلامية؟"، قمنا بالتطرق لأهم المفاهيم النظرية المرتبطة بضمان ائتمان الصادرات باعتباره متغير الدراسة، والوثائق الخاصة به، وسوق خدمات ائتمان الصادرات في العالم. كما وقد تطرقنا أيضا إلى أهميته في تغطية المخاطر المرتبطة بالتجارة الدولية والمتمثلة في الأخطار التجارية والسياسية والمخاطر الأخرى.

وقد تعرضنا أيضا من خلال بحثنا إلى جملة من الدراسات السابقة بالغة العربية واللغة الأجنبية والمتعلقة بموضوع الدراسة، مع بيان أوجه التشابه و الاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية، والقيمة المضافة التي جاءت بها الدراسة الحالية.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي، فقد قمنا بدراسة مقارنة حول أهمية ضمان ائتمان الصادرات في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، حيث قمنا بتقديم المؤسستين مع تسليط الضوء على الخدمات والمنتجات المقدمة من طرف كل مؤسسة، هذا بالإضافة إلى تحليل أداء أعمال المؤسستين خلال السنوات 2020، 2021، و2022 والمقارنة بين أداء المؤسستين محل الدراسة خلال نفس الفترة.

**اختبار الفرضيات:** من أجل معرفة مدى صحة الفرضيات المقترحة قمنا باختبارها كالاتي:

. **الفرضية الرئيسية:** "تكمّن أهمية ضمان ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر للمؤسسات المصدرة في الدول العربية والإسلامية: في حماية المؤسسات المصدرة من المخاطر التجارية وغير التجارية التي تواجههم أثناء التصدير، باعتبارها أداة ثقة بين المصدرين والمستوردين".

أظهرت النتائج المتحصل عليها من خلال البحث، أن أهمية ضمان ائتمان الصادرات بالنسبة للمؤسسات المصدرة في الدول العربية والإسلامية تكمن في توفير الحماية ضد المخاطر التي تواجه أعمالهم وهذا عن طريق مجموعة من وثائق ضمان ائتمان الصادرات.

**الفرضية الأولى:** "تتمثل المخاطر التي يغطيها ضمان ائتمان الصادرات في مخاطر تجارية وغالبا ما يكون المستورد مصدرها وتشمل عدم قدرة المشتري على الوفاء مثل إفلاسه أو إعساره.

ومخاطر غير تجارية تتمثل في: إلغاء الاستيراد ومنع دخول أي بضاعة من طرف الحكومة، إلغاء المشتري للعقد دون مبررات".

من خلال الدراسة، تبين لنا أن مؤسسات ضمان ائتمان الصادرات تقوم بتغطية جميع المخاطر المحتملة أثناء عملية التصدير، لكن المخاطر الأكثر شيوعا هي المخاطر التجارية والمخاطر السياسية.

الأخطار التجارية هي جميع الأخطار التي ترتبط بالمشتري الأجنبي سواء جدارته الائتمانية أو إعساره أو حتى رفضه لاستلام البضاعة بعد شحنها. أما الأخطار السياسية فترتبط بالأوضاع السياسية والقوانين والتشريعات في البلد المستورد، والتغيرات المفاجأة التي قد تهدد عملية التصدير.

**الفرضية الثانية:** "المقصود بخدمات ضمان ائتمان الصادرات: هي الخدمات التي تقدمها الحكومة أو مؤسسات مختصة، هدفها التأمين على السلع المراد تصديرها، حماية وتقليل المخاطر التي تصيب المصدرين عند التصدير".

إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تشير إلى أن ضمان ائتمان الصادرات هو عملية التغطية التي تقدمها الهيئات المختصة، حكومية كانت أو خاصة للمصدرين ضد مخاطر التجارة الدولية التي تهدد عملياتهم وتضمن لهم تحصيل مستحقاتهم في الأجل المتفق عليها.

**الفرضية الثالثة:** "العلاقة بين عمليات التجارة الخارجية والمخاطر التجارية وغير تجارية: تتأثر عمليات التجارة الخارجية بالمخاطر التجارية وغير تجارية، حيث عمليات التجارة الدولية عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وهذه العمليات قد تتعرض للمخاطر التجارية وغير تجارية مما يعرقل حركة تبادل السلع".

توضح نتائج الدراسة بأن المخاطر التجارية والغير تجارية هي جزء لا يتجزء من عمليات التجارة الدولية، وهذا نتيجة لكبر حجم هذه العمليات وكثرت المنافسة في السوق الدولي، إذ لا يمكن للمصدر الجزم بالجدارة الائتمانية للمستورد، أو أن يضمن عدم حدوث تغير مفاجيء في السياسات للدول المستوردة أو في سعر الصرف أو حدوث أزمة من أي نوع. لذلك وجب على المصدرين تأمين عملياتهم الدولية من أجل التحوط ضد هذه المخاطر.

### نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا وبعد أن تطرقنا لمختلف جوانب الموضوع، ومن خلال الدراسة التطبيقية المتمثلة في دراسة مقارنة لأهمية ضمان ائتمان الصادرات في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن الهدف الرئيسي من ظهور ضمان ائتمان الصادرات هو توفير التغطية للمصدرين ضد المخاطر المرتبطة بعملية التصدير.
- تقوم مؤسسات ضمان ائتمان الصادرات بتقديم خدماتها عن طريق وثائق وعقود ضمان ائتمان الصادرات.
- يتركز نشاط مؤسسات ضمان ائتمان الصادرات على التغطية ضد المخاطر التجارية بصفة أكبر من التغطية على المخاطر السياسية والمخاطر الأخرى.
- من خلال دراستنا لسوق ضمان ائتمان الصادرات لاحظنا أن المؤسسات المصدرة الخاصة هي من تتجه أكثر للتأمين على صادراتها، وهذا راجع إلى الدور الكبير الذي تلعبه مؤسسات ائتمان الصادرات في تغطية المخاطر المتعلقة بالتجارة الدولية.
- تقوم مؤسسات ضمان ائتمان الصادرات بالتأمين على جميع المخاطر التي قد يتعرض لها المصدرون في الأسواق الدولية، وليس فقط التأمين ضد المخاطر التجارية والغير تجارية وأخطار الحروب.
- توفر كل من المؤسستين محل الدراسة أدوات لضمان المخاطر المتعلقة بالتجارة الدولية مثل المخاطر الائتمانية والسياسية، وتقدم تعويضات في حال تحقق الأخطار المؤمن عليها.
- تقوم المؤسستين بعمليات تأمين التصدير والتأمين على الاستثمارات للمؤسسات العربية ذات العضوية.

- بالإضافة إلى الخدمات التأمينية التي تقدمها المؤسسات محل الدراسة، تقوم أيضا بدعم وتمويلي الاستثمارات والمشاريع التنموية في الدول الأعضاء.
- تأثرت أعمال المؤسسات خلال العام 2020 سلبا، وهذا راجع لأزمة كوفيد-19 التي عطلت حركة التجارة الدولية في المنطقة العربية والعالم.
- إن قيمة التأمينات على التصدير أكبر من قيمة التأمين على الاستثمار في كلا المؤسسات، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن المؤسسات تركز على دعم وتشجيع المصدرين العرب من أجل التوغل والتوسع في الأسواق الدولية بصفة أكبر.

### اقتراحات وتوصيات الدراسة:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكننا صياغة مجموعة من التوصيات التي نرى أنه من الضروري العمل بها في المستقبل تفاديا لأي مشاكل في عملية التصدير، وهي كالآتي:
- نشر ثقافة التأمين بشكل أوسع لدى المصدرين، إذ إن عملية التصدير ودخول الأسواق الدولية محفوفة بالمخاطر الأخرى وليس فقط المخاطر التجارية والمخاطر السياسية.
  - على المؤسسات الحكومية الاعتماد أكثر على ضمان ائتمان الصادرات، وهذا من أجل تجنب الخسائر المحتملة.
  - ضرورة إنشاء مؤسسات ائتمان الصادرات بالقرب من المناطق النشطة صناعيا وتقريبها من الشركات المصدرة.
  - نشر الوعي حول الخدمات المتنوعة التي تقدمها مؤسسات ائتمان الصادرات للشركات المصدرة والمستثمرين.
  - على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات فتح فروع في مختلف الدول العربية من أجل تقديم خدماتها بشكل أفضل لكل المصدرين والمستثمرين العرب والتعريف بأنفسهم بشكل أفضل.

### آفاق البحث:

- من خلال البحث والنتائج المتوصل إليها، نود اقتراح بعض المواضيع لدراستها في المستقبل وهي كالآتي:
- انعكاسات التوجه إلى التأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية على أداء المؤسسات المصدرة.
  - دور وكالات تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تعظيم الحصة السوقية للمؤسسات المصدرة.

- واقع مؤسسات ائتمان الصادرات في المنطقة العربية.
- تطور مفهوم التأمين على الصادرات في المنطقة العربية والعالم.
- العلاقة بين التأمين على الصادرات وحجم العمليات التصديرية في الجزائر.



# قائمة المراجع

### قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب:

1-شعبان محمد رأفت، نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2005

ب-الأطروحات:

1-أمين قارح، دور شركات تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-2020/2019

2-حمزة العوادي، الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات "دراسة استشرافية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2018/ 2017.

ج-المقالات:

1-أمين قارح ومحمد الأمين شربي، وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية عرض تجربة الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)\_، مجلة أداء المؤسسة الجزائرية ABPR، المجلد 16، العدد1، 30 جوان 2020

2-حمود حفصة وعزالدين سمير، دور ائتمان الصادرات في ترقية الصادرات الغير نفطية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد5 العدد2، 1 سبتمبر 2022

3-عبد المجيد ووصاف سعيدي، اليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد2، جوان 2022

4-عبد المالك هبال، أهمية صناعة ضمان ائتمان الصادرات في الوطن العربي: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، المجلد 6، العدد2

31 ديسمبر 2021

- 5-فاطمة مصابيح، ضمان ائتمان الصادرات، مجلة المستقبل لدراسات القانونية والسياسية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 5، العدد1، 2021
- 6-مريم حسناوي، أهمية تأمين ائتمان الصادرات للمساهمة في تنويع اقتصاد: إشارة حالة الجزائر، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد31، العدد1، مارس 2017
- 7-رياض بن جليلي، برنامج تنمية الصادرات وتمويل التجارة الخارجية في المنطقة العربية، عمان، فبراير 2022.

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1-Eva hoke, jan marada, international trade risks, matec web of conference, EDP science, 2019
- 2-fengxia fang, Risk analysis and countermeasures for international trade under the economic downturn pressure, 5th international conference on social education and humanities research( SSEHR2016 ), atlantes press, 2016
- 3-steven suranovic, the role and importance of export credit agencies , institue of brazilian business and public management issues, the minerva program, 2011

### ثالثا: المواقع الالكترونية

m.coface.com.cn

<https://www.dhaman.net>

fastercapital.com

icies.isdb.org

www.berneunion.org



# الملاحق

قائمة الملاحق

**Form:1**  
**FOREIGN INVESTMENT INSURANCE**



**APPLICATION FOR FACULTATIVE REINSURANCE  
FOREIGN INVESTMENT INSURANCE**

To: The Islamic Corporation for The Insurance of Investment and Export Credit ("ICIEC")

**Applicant**

Applicant's name (Reinsured):

Nature of business:

Date Company was established:

Address:

Company Registration Number:

Name of Contact

Telephone No:

Fax No:

E-mail Address:

**Investor Guarantee**

Holder (Insured):

Country of Guarantee Holder:

Legal form:

Date of establishment:

Nationality:

Is the Guarantee Holder wholly or majority state owned?

Brief description of the Guarantee Holder's nature of business

**INSURED INVESTMENT**

Current status of the project:

 Under establishment       Established but not operating       Established and operating

Name of project:

Host Country:

Location within Host Country:

Brief description of project:

Total cost of project (USD Million):

Form of investment insured:

| <b>Form of investment</b>  | <b>Amount (USD Million)</b> |
|----------------------------|-----------------------------|
| Equity                     |                             |
| Shareholder loan           |                             |
| Non-shareholder loan       |                             |
| Loan guarantee / Financing |                             |
| Others                     |                             |

Risks insured:

| <b>Risk insured</b>  | <b>Premium rate</b> | <b>Amount (USD Million)</b> |
|--|---------------------|-----------------------------|
| Currency Inconvertibility and Transfer Restriction                         |                     |                             |
| Confiscation, Expropriation & Nationalization                              |                     |                             |
| War and civil disturbance  |                     |                             |
| Breach of contract   |                     |                             |
| Non-Honoring of Sovereign Financial Obligations (NHSFO)                    |                     |                             |
| Non-Honoring of Financial Obligations – Stated Owned Enterprise (NHFO-SOE) |                     |                             |

Period (duration of guarantee):                      years.

Waiting period:                      days.

Indemnity:    (%)

**POLICY TYPE**

- Equity Investment Insurance Policy  
 Financing Facility Insurance Policy  
 Non-Honoring of Sovereign Financial Obligations (NHSFO)  
 Non-Honoring of Financial Obligation – State Owned Enterprise (NHFO-SOE)

**REINSURANCE REQUESTED**

| <b>Risk reinsured</b>  | <b>Amount retained by the Applicant (USD Million)</b> | <b>Amount to be ceded (USD Million)</b> |
|--|---|---|
| Currency Inconvertibility and Transfer Restriction                         |   |   |
| Confiscation, Expropriation & Nationalization                              |   |   |
| War and civil disturbance  |   |   |
| Breach of contract   |   |   |
| Non-Honoring of Sovereign Financial Obligations (NHSFO)                    |   |   |
| Non-Honoring of Financial Obligations – Stated Owned Enterprise (NHFO-SOE) |   |   |

Ceding commission:

Brokerage payable by Reinsured, if any:

RI brokerage, if any:

1. We request ICIEC to inform us whether, and, if so, on what terms, ICIEC would be prepared to make a reinsurance support available in respect of the investment described in this Application.
2. We undertake to notify ICIEC of any information we may receive about the proposed reinsurance.
3. We certify that the representations made and facts stated by us in this Application are true and that we may have neither misrepresented nor omitted any material facts which might effect on the reinsurance decision which we ask that ICIEC make available to us. We undertake to advise ICIEC promptly of any changes that may occur in the details shown in this Application.

**This Application must be signed by a Director or a person authorized by the Company's Board of Directors or an Officer of the Company in accordance with the Company's Articles of Association or equivalent constitutional document to sign this Application, or documents of the same nature as this Application, on behalf of the Company.**

**Signed .....**

**On behalf of** *[Name of Applicant]*

**Capacity of Signatory:**

**Date:**

**Please provide a copy of the original policy wording**

**Form:2**  
**EXPORT CREDIT INSURANCE COVER**



**APPLICATION FOR FACULTATIVE REINSURANCE  
EXPORT CREDIT INSURANCE COVER**

To: The Islamic Corporation for The Insurance of Investment and Export Credit ("ICIEC")

**Section A: Applicant**

Applicant's name (Reinsured):

Nature of business:

Date Company was established:

Address:

Company Registration Number:

Name of Contact          Telephone No:

Fax No:                  E-mail Address:

**Section B: Primary Policy Holder**

|   |  |
|---|--|
| <b>Type of Policy</b>                       |  |
| <b>Risks to be Covered</b>                  |  |
| <b>Name of Primary Policy Holder</b>        |  |
| <b>Country of Primary Policy Holder</b>     |  |
| <b>Description of the Contract/ Project</b> |  |
| <b>Name and Country of Exporter:</b>        |  |
| <b>Name and Country of Buyer/Bank:</b>      |  |
| <b>Amount Insured:</b>                      |  |
| <b>Insured Percentage:</b>                  |  |
| <b>Terms of payment</b>                     |  |
| <b>Maximum Credit Period:</b>               |  |
| <b>Premium Rate</b>                         |  |
| <b>Brokerage payable by Reinsured:</b>      |  |
| <b>RI Brokerage, if any:</b>                |  |
| <b>Ceding commission</b>                    |  |
| <b>Reinsured's retention amount:</b>        |  |
| <b>Facultative Amount Required:</b>         |  |

**Declarations:**

4. We request ICIEC to inform us whether, and, if so, on what terms, ICIEC would be prepared to make a reinsurance support available in respect of the details described in this Application.
5. We undertake to notify ICIEC of any information we may receive about the proposed reinsurance.
6. We certify that the representations made and facts stated by us in this Application are true and that we may have neither misrepresented nor omitted any material facts which might effect on the reinsurance decision which we ask that ICIEC make available to us. We undertake to advise ICIEC promptly of any changes that may occur in the details shown in this Application.

**This Application must be signed by a Director or a person authorized by the Company's Board of Directors or an Officer of the Company in accordance with the Company's Articles of Association or equivalent constitutional document to sign this Application, or documents of the same nature as this Application, on behalf of the Company.**

Signed .....

On behalf of *[Name of Applicant]*

Capacity of Signatory:

Date:

**Please provide a copy of the original policy wording and underwriting report**